

تنفيذ إستعراض  
بعض الجوانب المتعلقة بأهداف  
منظمة الأغذية والزراعة  
وعملياتها

تقرير المدير العام إلى المؤتمر



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

C

C 91/21  
July 1991

الدورة السادسة والعشرون  
روما، ٩ - ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩

تنفيذ إستعراض  
بعض الجوانب المتعلقة بأهداف  
منظمة الأغذية والزراعة  
وعملياتها

تقرير المدير العام إلى المؤتمر

الدورة السادسة والعشرون  
روما، ٩ - ٢٨/١١/١٩٩١

تنفيذ استعراض بعض الجوانب المتعلقة بأهداف  
منظمة الاغذية والزراعة وعملياتها

تقرير المدير العام الى المؤتمر

بيان المحتويات

الفقرات

|         |   |
|---------|---|
| ٨ - ١   | مقدمة   |
| ١١ - ٩  | قيود الموارد  |
| ١٤ - ١٢ | التوجيه العام   |
|         | <u>التدابير المنبثقة عن الاستعراض</u>                                     |
| ١٧ - ١٥ | الاستراتيجية طويلة الاجل  |
| ٢٣ - ١٨ | الخطة متوسطة الاجل  |
| ٣٤ - ٢٤ | التنمية القابلة للاستمرار والبيئة   |
| ٦٤ - ٣٥ | الاعمال المتعلقة بالسياسات القطرية  |
| ٦٨ - ٦٥ | استعراض تدابير متابعة المؤتمر العالمى<br>للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية |
| ٧٥ - ٦٩ | التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية                        |
| ٨٢ - ٧٦ | المركز العالمى للمعلومات الزراعية بالمنظمة                                |

## تنفيذ استعراض بعض الجوانب المتعلقة بأهداف منظمة الاغذية والزراعة وعملياتها

### تقرير المدير العام الى المؤتمر

#### مقدمة

#### الحاجة الى تعزيز المنظمة

١ - قرر المؤتمر، بموجب القرار ٨٧/٦ الذي اتخذ في دورته الرابعة والعشرين، اجراء استعراض لبعض الجوانب المتعلقة بأهداف المنظمة وعملياتها. وبناء على المناقشات التي جرت آنذاك، ابرز تقرير المؤتمر سببين هاميين يستدعيان استعراض اعمال المنظمة. الاول انه كان هناك "اجماع... على الحاجة الى تعزيز المنظمة بجميع الوسائل الممكنة، حتى تستطيع الاستمرار في الاضطلاع بدورها الرائد في ميدان الزراعة في العالم في السنوات القادمة". والثاني ان أحد اتجاهات الرأي السائدة كان يرى ان الوقت قد حان "لاجراء استعراض متعمق لأهداف المنظمة وعملياتها لكي تتمكن من ان تواجه تحديات التسعينات وما بعدها بقوة وكفاءة متزايدة". (الفقرات ١٣٨-١٣٩ من الوثيقة C 87/REP). لذلك كانت عملية استعراض اهداف المنظمة وعملياتها بهذا قيما تم في حينه واستهدف بوجه خاص تعزيز المنظمة بكل وسيلة ممكنة.

#### ارتفاع تكاليف الاستعراض

٢ - كانت عملية الاستعراض عملية مكلفة، خاصة وانها اجريت في وقت كانت المنظمة تواجه فيه صعوبات مالية. وقد اضطر المدير العام الى اجراء بعض التوضيحات في سبيل تغطية تكاليف الاستعراض. وكما جاء في تقرير الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر، بلغت التكاليف المباشرة للاستعراض مليونين من الدولارات. وبالإضافة الى ذلك كان على موظفي المنظمة، ولاسيما كبار الموظفين، تخصيص جزء كبير من وقت عملهم لمساعدة الخبراء وتقديم الدعم اللازم للجنة البرنامج والمالية اللتين أجرى الاستعراض تحت اشرافهما. وتقدر تكاليف الدعم بالموظفين، تقديرا متحفظا، بمبلغ مليون دولار.

## الفقرات

- ٨٣ - ٩١ استعراض الاجهزة الرياسية للعمليات الميدانية
- ٩٢ - ٩٨ تحسين المعلومات المتعلقة بالعمليات الميدانية
- ٩٩ - ١٠٢ تعزيز المكاتب القطرية للمنظمة
- ١٠٣ - ١٠٦ تعزيز العمليات الميدانية والدعم الفني
- ١٠٧ - ١١٢ التفتيش الميدانى
- ١١٣ - ١١٥ العلاقات مع وكالات التمويل
- ١١٦ - ١٢٣ دعم المفاوضات بشأن التجارة الزراعية
- ١٢٤ - ١٢٧ تدريب الموظفين
- ١٢٨ - ١٣١ الاستنتاجات

المرفق الف : نشرة المدير العام رقم ١١/٩٠  
متابعة الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر

المرفق باء : نشرة المدير العام رقم ٩/٩٠  
برامج المنظمة المتصلة بالبيئة والتنمية  
القابلة للاستمرار - تعيين مستشار خاص  
للمدير العام / بدرجة مدير عام مساعد

المرفق جيم : نشرة المدير العام رقم ١٢/٩٠  
تشكيل لجنة توجيهية لشؤون البيئة والتنمية  
القابلة للاستمرار

المرفق دال : نشرة المدير العام رقم ٥١/٩٠  
آلية التنسيق ونظام المعلومات للعمل فى  
مجال السياسات القطرية

المرفق هاء : نشرة المدير العام رقم ٢٤/٩٠  
تطوير المركز العالمى للمعلومات الزراعية  
بمنظمة الاغذية والزراعة

٧ - وكان من رأى المجلس ان التقرير الاولى "يتسم بالوضوح والايجاز، كما كان حسن التركيز، وبمثابة استجابة سريعة للقرار ٨٩/١٠. واعرب المجلس عن اغتباطه بوجه خاص لأن المدير العام اتخذ اجراءات على جبهة عريضة من المجالات ذات الاولوية، على الرغم من الصعوبات المالية. كما اعرب المجلس عن " ارتياحه لان الاجراءات التى نفذت بالفعل، وتلك التى ينتظر تنفيذها فى العام القادم ستزيد بقدر كبير من كفاءة أعمال المنظمة وفعاليتها وتأثيرها. وحث المجلس المدير العام على مواصلة جهوده لتنفيذ القرار ٨٩/١٠، وناشد جميع الدول الاعضاء ضمان الاستقرار المالى اللازم له لى يقوم بذلك" (٣).

٨ - وتمثل هذه الوثيقة التقرير الذى طلبه المؤتمر بموجب القرار ٨٩/١٠، وهى مقدمة للمؤتمر من خلال لجنتى البرنامج والمالية والمجلس.

#### قيود الموارد

٩ - وقد سبق للمؤتمر النظر فى المتطلبات من الموارد اللازمة لتنفيذ التوصيات التى أسفر عنها الاستعراض، بناء على الاحتياجات التى قدرها المدير العام بمبلغ ٢٧ مليون دولار، والتى يحتتمل تدبير ٨ ملايين دولار منها من موارد من خارج الميزانية. غير ان المؤتمر لم يوافق على أية اعتمادات تكميلية، ولم تتقدم الدول الاعضاء ومؤسسات التمويل بالموارد المطلوبة من خارج الميزانية.

١٠ - وقد كان المدير العام، ولايزال، يعتمزم بكل تصميم تنفيذ قرارات المؤتمر المتعلقة باستعراض اهداف المنظمة وعملياتها بأسرع ما يمكن وعلى اكمل وجه ممكن. وانه ليؤسف ان الأزمة المالية المستمرة التى اصبحت تتخذ ابعادا لم يسبق لها مثيل فى ضخامتها، قد حالت بينه وبين اتخاذ اجراءات أكثر من تلك التى يشملها هذا التقرير. والواقع ان أزمة السيولة، قد انتقصت بشدة من قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات الدول الاعضاء وتطلعاتها، على عكس ما كان متوقعا نتيجة للاستعراض.

١١ - وفى هذا السياق، اتخذ المدير العام تدابير لتنفيذ قرارات المجلس وفقا لتوجيهاته، أى على عدة مراحل، وبقدر ما يتوافر له من الموارد. ومع انه قد تم تنفيذ أكبر وأهم العناصر التى شملتها

## توافق الآراء فى جميع المراحل

٣ - وقد درس المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرون دراسة مستفيضة التقرير المشترك للجنة البرنامج والمالية بشأن استعراض بعض الجوانب المتعلقة بأهداف المنظمة وعملياتها. وجدير بالذكر أن روح التوافق فى الآراء سادت مختلف مراحل عملية الاستعراض: سواء فى ذلك أعمال فريقى الخبراء، وأعمال لجنة البرنامج والمالية، وتقاريرهما. وقد حدث هذه الروح نفسها بالمؤتمر الى الموافقة، بتوافق الآراء، على القرار ٨٩/١٠.

### التنفيذ على مراحل

٤ - طلب القرار الأخير من المدير العام تنفيذ التدابير المقترحة فى هذا القرار على مراحل وبقدر ما يتوافر له من الموارد، بدون أن يؤثر ذلك على تنفيذ سائر الأولويات والأعمال المدرجة فى برامج العمل والميزانية المتتابة التى يوافق عليها المؤتمر. كما أهاب القرار بجميع الدول الأعضاء أن تسدد بالكامل اشتراكاتها المستحقة للبرنامج العادى وعلى الفور، وناشد وكالات ومؤسسات التمويل النظر فى تقديم أموال من خارج الميزانية لتغطية تكاليف تنفيذ الأنشطة المختارة (١).

٥ - وطلب نفس القرار من المدير العام أن يقدم للمؤتمر فى دورته السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ القرار من خلال المجلس ولجنة البرنامج والمالية.

### نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠ - التقرير الأولى

٦ - قدم الى لجنة البرنامج والمالية والى المجلس فى دورته الثامنة والتسعين فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠ (٢) تقريراً اولى عن تنفيذ القرار ٨٩/١٠ وغيره من القرارات الصادرة عن المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين. ولم يكن المؤتمر قد طلب مثل هذا التقرير. ولكن المدير العام قدمه بمبادرة منه، تعبيراً عن إخلاصه وعن حرصه على اعطاء الأولوية لتنفيذ توجيهات المؤتمر.

(١) الوثيقة C 89/REP، القرار ٨٩/١٠ (الفقرات ١٠ و ١١ و ١٣ من المنطوق).

(٢) الوثيقة CL 89/17، أغسطس/ آب ١٩٩٠.

١٦ - وكان المدير العام قد قدم مخططا مؤقتا واستعراضا أوليا لمحتويات الاستراتيجية طويلة الأجل لقطاع الأغذية والزراعة لمؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والعشرين في ١٩٨٩ (الوثيقة C 89/12). وعلى ضوء قرار المؤتمر، قدمت الوثيقة الكاملة المتضمنة للاستراتيجية طويلة الأجل للمنظمة الى الدورة الثامنة والتسعين لمجلس المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ (الوثيقة CL 98/13). واستندت هذه الاستراتيجية، ضمن ما استندت اليه، الى بيان لنتائج وتوصيات الدراسات العالمية والاقليمية المتاحة التي اضطلعت بها المنظمة، والى مبادئ واهداف عدد من خطط العمل والاستراتيجيات والاتفاقيات الأخرى التي اعتمدها أجهزة المنظمة الرئاسية. وقد أعرب المجلس عن موافقته العامة على اهداف الاستراتيجية طويلة الأجل وتوصياتها المتعلقة بالسياسات وأقرها بصفة عامة، ورأى أنها توفر اطارا ملائما لاعداد الخطة متوسطة الأجل للمنظمة (٥).

١٧ - وقد شكلت الاستراتيجية طويلة الأجل لقطاع الأغذية والزراعة أساسا لمساهمة المنظمة في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، وكذا مساهمة المنظمة في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة، التي أصدرت في أول مايو/ ايار ١٩٩٠ - بموجب القرار ا-١٨/٣ - اعلانا بشأن التعاون الاقتصادي الدولي، وبوجه خاص انعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. ووفرت أيضا منظورا طويلا لاعداد الخطة متوسطة الأجل (C 91/23).

#### الخطة متوسطة الأجل

١٨ - لعل من أبعد القرارات المنبثقة من الاستعراض مدى، قرار المؤتمر استحداث خطة سداسية متجددة متوسطة الأجل. وقد طلب الى المدير العام تقديم الصيغة الأولى لتلك الخطة الى الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر (٦).

١٩ - وأحيى المجلس في دورته الثامنة والتسعين علما بالاستعدادات الجارية لاصدار الصيغة الأولى لخطة المنظمة متوسطة الأجل (١٩٩٢-١٩٩٧) في وقت مناسب يتيح للحكومات الأعضاء دراسة مضمونها الفني بعناية.

(٥) الوثيقة CL 89/REP، الفقرتان ٤٠ و ٤١.

(٦) الوثيقة C 89/REP، القرار ٨٩/١٠ (الفقرة ٦ من المنطوق).

قرارات المؤتمر، فان المدير العام يلتزم باتخاذ المزيد من التدابير عندما تصبح الموارد متوافرة، على امل اتمام هذه المهمة خلال الفترة المالية المقبلة .

### التوجيه العام

١٢ - اتسمت عملية الاستعراض كلها باشتراك الموظفين ومساهماتهم فيها: سواء في اعداد المعلومات اللازمة لافرة الخبراء، أو اطلاع الخبراء على المعلومات ومناقشتهم، أو من حيث استجابة امانة المنظمة لطلبات لجنتى البرنامج والمالية. وقد اتبع المدير العام نفس هذا المبدأ المتعلق باشارك الموظفين في تنفيذ قرارات المؤتمر الخاصة بالاستعراض .

١٣ - وبعد اختتام اعمال المؤتمر مباشرة، طلب المدير العام من كل مصلحة أن تقدم مقترحاتها بشأن طرائق تنفيذ اجراءات المتابعة في حدود موارد البرنامج العادى، والأموال المتاحة من خارج الميزانية . واستعرض المدير العام تلك المقترحات فى جلسات عمل عقدها مع كبار معاونيه، وأصدر تعليماته بشأن التدابير الواجب اتخاذها .

١٤ - وحرصا من المدير العام على أن يكون موظفو المنظمة بالمقر الرئيسى وفى الاقاليم المختلفة والميدان على علم تام بالقرارات التى اتخذها المؤتمر، وبالانعكاسات التشغيلية والمالية، صدرت نشرة من المدير العام (DGB No 90/11) ووزعت على جميع موظفى المنظمة . ويرد نص هذه النشرة فى المرفق الف.

### التدابير المنبثقة عن الاستعراض

#### الاستراتيجية طويلة الأجل

١٥ - أوصت لجنة البرنامج والمالية فى تقريرهما عن أهداف المنظمة ودورها وأولوياتها واستراتيجياتها باعتبار الفصل المعنى بالأغذية والزراعة، الذى اعد من أجل الاستراتيجية الانمائية الدولية ثم درسته وأقرته الأجهزة الرئاسية للمنظمة، بمثابة الاستراتيجية طويلة الأجل للمنظمة (٤).

(٤) الوثيقة C 89/21 الفقرة ٢-٦٤ (٥).

٢٥ - وقد دعا القرار ٨٩/٣ الى ان "تكشف المنظمة العمل المتعدد التخصصات لضمان ادماج الاعتبارات البيئية فى جميع أعمال المنظمة ذات الصلة"، واعطاء اولوية متقدمة "للأعمال المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار فى البرامج الفنية والاقتصادية". وطلب من المنظمة ان "تسعى الى تنفيذ المشروعات والبرامج الأكثر تطابقا مع التنمية القابلة للاستمرار والسليمة من الناحية البيئية". كما طلب توثيق التعاون بين المنظمة وبقية منظمات الأمم المتحدة فى هذا المضمار، ولاسيما فى مجال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذى سيعقد عام ١٩٩٢، وعقد اجتماع مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الزراعة القابلة للاستمرار فى اطار التحضير لهذا المؤتمر.

٢٦ - وبنا على طلب القرار ٨٩/٣، قدم المدير العام الى مجلس المنظمة فى دورته الثامنة والتسعين فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار (٨). ويبين هذا التقرير التدابير الادارية والتنظيمية التى اتخذت فى اوائل ١٩٩٠، بما فى ذلك تعيين مستشار خاص للمدير العام لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار برتبة مدير عام مساعد (المرفق بـ، نشرة المدير العام رقم ٩/٩٠)؛ وانشاء لجنة توجيهية على نفس المستوى؛ وتعزيز جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بهذا الموضوع، ورفع مستوى عضويتها الى مستوى مدراء الأقسام، وتوسيع نطاق جهازها المعنى بالأعمال المتعددة التخصصات (المرفق جيم، نشرة المدير العام رقم ١٢/٩٠). وأعلن عن تنظيم مؤتمر مشترك بين المنظمة وهولندا بشأن الزراعة والتنمية فى ابريل/ نيسان ١٩٩١ بمعاونة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وسائر وكالات الأمم المتحدة، وتأكدت مساهمة المنظمة الايجابية فى عملية التحضير لمؤتمر البيئة والتنمية.

٢٧ - كما احاط المدير العام البلدان الاعضاء علما، فى تقريره الى مجلس المنظمة فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠، بأن عددا من الاجتماعات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة قد تناولت، أو ستتناول عددا من الجوانب المحددة المتعلقة بقضايا التنمية القابلة للاستمرار والبيئة، بحيث يمكن توفير المزيد من التوجيه لأعمال المنظمة فى هذا

٢٠ - وراى المجلس أن تكون الخطة متوسطة الأجل على شكل وثيقة سياسات رئيسية تحدد اتجاه البرامج الحالية والمبادرات الجديدة، وأن تعرض الأولويات العامة للبرامج المختلفة، وتيسر عمليات التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد المجلس الصلة العضوية بين الخطة متوسطة الأجل وبرامج العمل والميزانية المتعاقبة، بما فى ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد. كما شدد المجلس، من جديد، على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتسييد الاشتراكات المستحقة عليها فوراً وبالكامل (٧).

٢١ - وتمثل الخطة متوسطة الأجل (C 91/23) المقدمة الى المؤتمر فى اطار البند ١٥ من جدول الأعمال، جهداً جماعياً شاركت فيه كل مصالح المنظمة. وقد تلقت اللجان الفنية للمجلس (لجان الزراعة ومصايد الأسماك والغابات)، بناء على طلب المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين، وشائق مستقلة عن المنظور متوسط الأجل وطويل الأمد والأولويات البرنامجية فى مجال الزراعة ومصايد الأسماك والغابات على التوالى. وروعت وجهات نظر تلك الجهات وتوصياتها عند اعداد الخطة متوسطة الأجل.

٢٢ - وأنشأ المدير العام فى نطاق الأمانة جماعة عمل برئاسة المدير العام المساعد للبرنامج والميزانية والتقييم، يضم عدداً من كبار الموظفين ذوى الخبرة المعترف بها من المصالح المعنية. وكان لجماعة العمل دور رئيسى فى ضمان توفير المساهمات المطلوبة من الوحدات المختلفة. وكان بعض أعضاء الأمانة الآخرين يضمنون الى جماعة العمل عند الاقتضاء للمعاونة فى أعمالها.

٢٣ - ويسعد المدير العام أن يقدم الخطة متوسطة الأجل الى المؤتمر، من خلال لجنتى البرنامج والمالية والمجلس.

#### التنمية القابلة للاستمرار والبيئة

٢٤ - اعترف المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين، فى الفقرة ٣ من منطوق القرار ٨٩/١٠ بأنه "طبقاً للمهام المناطة بالمنظمة، فإن جزءاً أساسياً من أهدافها وأولوياتها يتمثل فى الوعى والاهتمام المتزايدين باطراد من جانب الدول الأعضاء بالعمل على تشجيع وتعزيز الجهود الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وحماية البيئة وترشيد الموارد الطبيعية من أجل الاجيال المقبلة...". وتحقيقاً لهذه الغاية، وافق المؤتمر على القرار ٨٩/٣ بشأن أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار.

المتابعة المقترحة الى لجنة البرنامج فى مايو/ ايار ١٩٩١، والى الدورة التاسعة والتسعين للمجلس فى يونيو/ حزيران ١٩٩١ فى شكل اطار لبرنامج للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار(١١). وقد اقرت كل من لجنة البرنامج والمجلس هذا الاقتراح، وطلب المجلس استيفاءه فى تقرير اكثر تفصيلا يعرض على المؤتمر.

٣٢ - ومنذ ذلك الحين استمرت أعمال ادراج الاعتبارات المتعلقة بالقابلية للاستمرار والبيئة فى برامج المنظمة، كما استمر التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية. ومن الجدير بالذكر بوجه خاص، الجهد الكبير الذى بذل للمساهمة فى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بطائفة شتى من الموضوعات التى سيتناولها ذلك المؤتمر، من بينها: المناخ، بما فى ذلك الاستعدادات الخاصة باعداد اتفاقية دولية فى هذا الشأن، وتدهور الأراضى، والغابات، والمحيطات ومصايد الأسماك، وموارد المياه العذبة، والكيماويات السامة، والتكنولوجيا الحيوية، وبعض الموضوعات المشتركة بين القطاعات مثل الفقر، والأمن الغذائى. وقد استخدم اعلان وبرنامج عمل "دين بوش"، واطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، فى عرض مقترحات للعمل ستدرج فى جدول أعمال القرن الحادى والعشرين الذى سيقره مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٣٣ - وينبغى، تمشيا مع القرارين ٨٩/٣ و ٨٩/١٠ الصادرين عن المؤتمر، أن تتخلل الاعتبارات الخاصة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة كل الأنشطة ذات الصلة التى تظلع بها المنظمة فى اطار برنامجها العادى وبرامجها الميدانية. ولذا فان نتائج الأعمال التى انجزت سترد بمزيد من التفصيل فى عدد من التقارير والمقترحات المقدمة للدورة السادسة والعشرين للمؤتمر. ومن بينها:

(١) استعراض البرنامج العادى للفترة ١٩٩٠-١٩٩١(١٢)؛

(٢) استعراض البرامج الميدانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، مع الاشارة بوجه خاص الى الأعمال الجارية لادراج الاعتبارات

(١١) الوثيقة CL 99/3 Sup.1.

(١٢) الوثيقة C 91/8.

المجال. ومن بين تلك الاجتماعات، اجتماع هيئة الأسمدة التابعة للمنظمة في أبريل/ نيسان ١٩٩٠، والمؤتمرات الإقليمية لأوروبا (أبريل/ نيسان ١٩٩٠). ولأفريقيا (يونيو/ حزيران ١٩٩٠)، ولأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (يوليو/ تموز ١٩٩٠)، ولجنة الغابات (سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠)، ولجنة مصايد الأسماك (أبريل/ نيسان ١٩٩١)، ولجنة الزراعة (أبريل/ نيسان ١٩٩١).

٢٨ - وشملت أنشطة التعاون والتشاور مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، التي قدم إلى المجلس تقرير بشأنها في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، مساهمات المنظمة في المؤتمر الثاني المعنى بالمناخ العالمي في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، واعداد برنامج مشترك بين الوكالات في مجال استخدام المياه على نحو قابل للاستمرار، ومشاركة المنظمة كعضو كامل الحقوق في لجنة المؤسسات الانمائية الدولية المعنية بالبيئة، والمشاورات ذات الصلة مع عدد من تلك المؤسسات، ومساهمات المنظمة في أعمال لجنة الصحة والبيئة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ومشاركة المنظمة في أفرقة العمل الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والتعاون المستمر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوى التابع لليونسكو، واللجنة الحكومية الدولية للمحيطات والاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

٢٩ - وقد رحب المجلس بالتدابير المتخذة، ولاسيما بالدعوة لعقد المؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا المعنى بالزراعة والبيئة، وحث المنظمة على مواصلة جهودها التنسيقية الداخلية والخارجية في هذا المجال (٩).

٣٠ - وكانت أهم التطورات التي استجرت منذ ختام دورة المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني هو انعقاد المؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا المعنى بالزراعة والبيئة في 's-Hertogenbosch بهولندا في الفترة ١٥-١٩ أبريل/ نيسان ١٩٩١.

٣١ - وقد استمعت لجنة الزراعة في أواخر أبريل/ نيسان إلى تقرير عن النتائج الرئيسية للمؤتمر، كما قدم تقرير كامل عنه إلى الدورة التاسعة والتسعين للمجلس (١٠). وبالإضافة إلى ذلك قدم مخطط لتدابير

(٩) الوثيقة CL 89/REP، الفقرات ٦٨-٨٧.

(١٠) الوثيقة CL 99/23.

القطري(١٨). وافر المؤتمر بدور المنظمة القيادي وميزتها النسبية في اجراء الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية، وطلب من البلدان الاعضاء العمل على اشراك المنظمة، منذ المراحل الاولى، في عملية التكيف الهيكلي. ورحب المؤتمر في هذا الصدد بترتيبات التعاون بين المنظمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي(١٩).

٣٦ - وتشترك المنظمة في الأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية بناء على طلب حكومات الدول الاعضاء، وعادة ما يتم ذلك بالتعاون مع الجهات المتبرعة أو وكالات التمويل. وهذه الطريقة تضمن الى حد ما أن تسفر التوصيات المترتبة عليها، بعد اعتمادها من الحكومة المعنية، عن اتخاذ تدابير عملية محددة، سواء بمساعدات خارجية أو بدون مثل هذه المساعدات. وعادة ما يتم تحديد الدعم الخارجي لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بقدر معقول من اليقين. أما المساعدات المالية لاعداد هذه البرامج، فانها تكون محدودة.

#### (١) الاجراءات المتبعة حاليا

٣٧ - تستدعي الأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية تحليلا متكاملا ومتعمقا لطائفة من القضايا ذات الصلة بعملية التنمية، كتقدير الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية، وتقييم الموارد الطبيعية القطرية المتاحة للتنمية القابلة للاستمرار، واطار الاقتصاد الكلي، والتكيف الهيكلي، والسياسات النقدية والتجارية التي تؤثر على تنمية قطاع الاغذية والزراعة وديناميات السكان، واستعراض السياسات الراهنة التي تؤثر على القطاعات والقطاعات النوعية التي تندرج في دائرة اختصاص المنظمة، وتقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالسياسات، وتدفقات المساعدات الانمائية الخارجية، والقدرات القطرية على صياغة السياسات الزراعية وتنفيذها، وعلى رصد وتقييم تأثيرها، والحاجة الى ادراج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في صميم السياسات والخطط الزراعية. ويقتضي تغطية هذه الطائفة الواسعة من المشكلات اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات، تتوافر للمنظمة القدرات اللازمة لتطبيقه.

(١٨) الوثيقة C 89/REP، الفقرتان ٢٠٦ و ٢٠٩.

(١٩) الوثيقة C 89/REP، الفقرة ٢١٠.

المتعلقة بالبيئة والقابلية للاستمرار فى البرامج الميدانية ودورات المشروعات(١٣)؛

(٣) مقترحات المدير العام فيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، وهى تتضمن - فى اطار كل برنامج من البرامج الفنية الرئيسية وكثير من البرامج الفرعية - عناصر محددة تستهدف تعزيز أنشطة المنظمة فى هذا المجال (١٤)،

(٤) مقترحات المدير العام فيما يتعلق بالخطة متوسطة الأجل، ولاسيما بشأن الجوانب المتعلقة بالروابط المشتركة بين القطاعات(١٥).

٣٤ - وبالإضافة الى ما تقدم، سيعرض على المؤتمر تقرير شامل مستقل(١٦) فى اطار البند المعنون "تقرير عن المؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا بشأن الزراعة والبيئة والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار"، يتناول بمزيد من التفصيل الجوانب الفنية المتصلة بالسياسات والبرامج، والتنسيق، والتعاون بين المؤسسات، فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٨٩/٣. وتقترح هذه الوثيقة، ضمن ما تقدمه، أن يطور تدريجيا اطار برنامج التعاون الدولى للتنمية الزراعية والميدانية للمنظمة فى عدد من المجالات الرئيسية للزراعة القابلة للاستمرار، وعن توثيق الصلة بينها وبين البرنامج العادى، تمشيا مع توصيات الاستعراض الخاص بأهداف المنظمة وعملياتها(١٧).

#### الاعمال المتعلقة بالسياسات القطرية

٣٥ - ايد المؤتمر تأييدا تاما الدور الذى تفضلع به المنظمة كمحفل دولى ومصدر للمشورة فى مجال السياسات، وطلب من الأمانة أن تعرض وجهات نظرها عندما تجد مجالا لتحسين السياسات على المستوى

(١٣) الوثيقة C 91/4.

(١٤) الوثيقة C 91/3.

(١٥) الوثيقة C 91/23.

(١٦) الوثيقة C 91/30.

(١٧) الوثيقة C 89/21، الفقرات ٢-٦٠ و ٣-٢٣ و ٣-٢٤.

اختصاص المنظمة. كما أن أعمال السياسات المتعلقة بالقطاعات الفرعية، والتي تركز على تخصص معين، تحتاج الى اخصائيين فى الموضوعات المعنية.

٤١ - ويتخذ قسط كبير من مساعدات المنظمة شكل تعزيز القدرات القطرية على صياغة السياسات وتنفيذها. ويولى اهتمام خاص لتدريب الموظفين القطريين اثناء الخدمة، حيث تتكامل بشكل وثيق الانشطة التى تنفذ فى اطار البرنامج العادى وتلك التى تنفذ فى اطار برنامج التعاون الفنى وغيره من مصادر التمويل المتعددة الاطراف والثنائية. ويوجه المجهود الرئيسى نحو بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بلدان الشرق الاذنى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وآسيا والمحيط الهادى تتلقى أيضا دعما من المنظمة من خلال برامج تدريبية قطرية أو اقليمية.

#### (ب) الاداء

٤٢ - تشارك المنظمة منذ امد طويل فى الدراسات القطاعية وشبه القطاعية، وأعمال التكيف الهيكلى. فلقد انجزت المنظمة منذ عام ١٩٨٤، فى اطار برنامجها العادى ٢٦ دراسة عن جوانب مختلفة من التكيف الهيكلى، وبدئ مؤخرًا فى اجراء ٧ دراسات أخرى.

٤٣ - ويبين الجدول التالى انواع الدعم التى تقدمها المنظمة الى البلدان النامية فى مجال السياسات عن طريق مشروعاتها الميدانية. وتشمل المساعدات المقدمة الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية، والتحفيز لاجتماعات الجهات المتبرعة أو للمفاوضات الخاصة ببرامج التكيف، وتأثير التكيف الهيكلى، وتنمية أو تدعيم القدرات القطرية فى مجال تحليل السياسات عن طريق اقامة المؤسسات أو التدريب أو كليهما. وقد قدمت، أو تقدم حاليا، مساعدات لاثنتين وسبعين بلدا، منها ٢٩ فى افريقيا، و ١٠ فى آسيا والمحيط الهادى، و ١٥ فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، و ١٢ فى الشرق الاذنى وشمال افريقيا، و ٦ فى أوروبا. ومن مجموع الـ ١٤٧ مشروعا، انتهى العمل فى ٢٧ مشروعا، وهناك ٨٢ مشروعا قيد التنفيذ، و ٣٨ مشروعا قيد الاعداد. ومن بين المشروعات المنجزة أو الجارى تنفيذها وعددها ١٠٩ مشروعات قدم برنامج التعاون الفنى التمويل اللازم لاربعين مشروعا. ويبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للمشروعات جميعا، وعددها ١٤٧ مشروعا، نحو ١٨٥ مليون دولار.

٣٨ - ونظرا لتعدد أبعاد الأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية، فإن عدة وحدات في المنظمة تشارك في أداء المهام اللازمة في هذا الصدد. فالمشورة المتعلقة بالسياسات وتحليلها في مجال التخصصات الفنية، مثل الأسمدة، ووقاية النباتات، والميكنة، تتولاها الوحدات المسؤولة أساسا عن التخصصات المعنية، ولكن هذه الأعمال قد تتطلب مساهمات من وحدات أخرى، وخاصة من وحدات مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتندرج أعمال السياسات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية وصيانتها في دوائر اختصاص كل من مصلحة الزراعة، ومصلحة مصائد الأسماك، ومصلحة الغابات، وتفضلع بها عدة وحدات بصورة جماعية. ويتولى تنسيق الأعمال المتعلقة بالبيئة والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار، التي تنفذها مصالح وأقسام مختلفة، المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار. كما توجد آليات تنسيقية مماثلة فيما يتعلق بالأمن الغذائي ومتابعة المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

٣٩ - وتشتغل مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بأعمال السياسات القطرية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة بأكمله (سياسات التغذية والأغذية، والأمن الغذائي والسياسات السلعية، والتخطيط القطاعي، والسياسات الخاصة بالفئات الحساسة، ومتابعة المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، والتحليل القطاعي، والتكيف الهيكلي، والسياسات البيئية). ويفضلع مركز الاستثمار بالاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية التي تهدف في المقام الأول إلى تحديد مشروعات الاستثمار التي تمول من موارد خارجية، كما يساعد في بعض الحالات في تقييم تأثيرات السياسات على القطاع أو القطاع الفرعي المعنى. كذلك تشارك المكاتب الإقليمية والأقسام المشتركة بين المنظمة واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمكاتب القطرية في الأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية. وتحتفظ معظم الوحدات الموجودة بالمقر الرئيسي، وبالمكاتب القطرية والإقليمية بمعلومات ذات صلة بأعمال السياسات القطرية.

٤٠ - ويفضلع بالدور الرائد في المساعدات التي تقدمها المنظمة في مجال استعراض السياسات القطاعية ومستويات الأداء قسم تحليل السياسات أو مركز الاستثمار بالتعاون مع الوحدات التي تتولى مسؤولية القطاعات الفرعية. وتتسم بعثات الأمن الغذائي ومتابعة المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بطابع الجمع بين عدة تخصصات، وتتطلب في أكثر الأحيان خبراء في موضوعات تتجاوز حدود

٤٥ - وقد أعدت بعض الوثائق التدريبية دعماً لتلك الأنشطة، ويجرى نشرها تدريجياً. وكان من بين الوثائق الأولى التي نشرت "تحليل السياسات في مجال تنمية الأغذية والزراعة: سلاسل البيانات الأساسية واستخدامها". وهناك وثيقة أخرى بعنوان "التدريب على تحليل تأثير السياسات" تستعرض أحدث المعارف المتوافرة، وتحدد التوجهات الملائمة لوضع برنامج تدريبي. وقد وضع عدد من النصوص التدريبية التي استخدمت في دورات مختلفة في شكل دليل عن "تحليل السياسات الزراعية" سينشر في ١٩٩١. ويجري حالياً إعداد سلسلة من الكتب المرافقة مثل: "L'analyse de filiere: une methode pour l'analyse des politiques", "Food Security Policy Analysis", "Price and Markets Analysis". وتستكمل الأدلة التدريبية بتمارين بواسطة الحاسب الآلي تستخدم أثناء الدورات التدريبية.

٤٦ - وتصور النخبة التالية من أمثلة المشروعات، النطاق القطاعي العريض لأعمال المنظمة المتعلقة بالسياسات على الصعيد القطري، وإجراءات التنسيق مع الوكالات الأخرى. ويتناول القسم التالي بعض أمثلة التعاون مع المؤسسات الأخرى التي أسفرت عن أشكال التعاون العملي المشار إليه في تلك الأمثلة.

#### السنغال

٤٧ - بدءاً في تنفيذ مشروع في إطار برنامج التعاون الفني لتقدير تأثير برنامج التكيف الهيكلي على قطاع الأغذية والزراعة. وقد عقدت عدة اجتماعات بالمقر والميدان بغرض تبادل الأفكار شارك فيها مسؤولون من البنك الدولي وغيره من الجهات المتبرعة المتعددة الأطراف والشنائية. وشكل فريق قطري يساعده خبراء استشاريون دوليون لمعالجة بعض القضايا المحددة. وأعقب ذلك عقد حلقة قطرية، برعاية المنظمة والبنك الدولي معاً، ناقش فيها كبار المسؤولين الحكوميين عن رسم السياسات وممثلون للجهات المتبرعة، القضايا المهمة المتعلقة بالسياسات والإصلاحات المؤسسية. وقد أفضى المشروع إلى إعداد بيان حكومة السنغال عن سياسة التنمية الزراعية، الذي تم على أساسه التفاوض على قرض لدعم التكيف الهيكلي.

## مساعدات المنظمة للبلدان الاعضاء فى الاعمال المتعلقة بالسياسات

| الاعتمادات<br>(بآلاف الدولارات) |                        |                      | عدد المشروعات  |                    |                      |   |
|---------------------------------|------------------------|----------------------|----------------|--------------------|----------------------|---|
| المستكملة<br>الاعداد            | الجارية قيد<br>الاعداد | المستكملة<br>الاعداد | قيد<br>الاعداد | الجارية<br>الاعداد | المستكملة<br>الاعداد |   |
| ١ ٣٠٠                           | ٨٥٢                    | -                    | ٢              | ٥                  | -                    | تقدير تأثير<br>برامج التكيف<br>الهيكلى                            |
| ١ ٠٥٥                           | ٦٩٠                    | ٣٩٦                  | ٢              | ٣                  | ٣                    | التحضير للمفاوضات<br>بشان برامج<br>التكيف الهيكلى                 |
| ٤١ ١٧٢                          | ٧ ١٨٤                  | ٣٧ ٤٢٧               | ١٢             | ٣٥                 | ١٧                   | استعراض السياسات<br>القطاعية او شبه<br>القطاعية والاداء           |
| ١٩ ٠٣٨                          | ٤٣ ٩١٨                 | ٢ ٩٨٥                | ١٦             | ٢٨                 | ٢                    | اقامة المؤسسات فى<br>مجال اعمال<br>التخطيط والسياسات              |
| ٢١ ٩٢٦                          | ٣ ٧٥٣                  | ٢ ٣٠٢                | ٦              | ١١                 | ٥                    | التدريب فى مجال<br>التخطيط الزراعى<br>وتحليل السياسات<br>الزراعية |
| ٨٤ ٤٩١                          | ٥٦ ٣٩٧                 | ٤٣ ١١٠               | ٣٨             | ٨٢                 | ٢٧                   | المجموع   |

٤٤ - وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ تولى مركز الاستثمار المسؤولية الكاملة عن انجاز ٤٦ دراسة قطاعية وشبه قطاعية بناء على طلب البنك الدولى والمصارف الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائى وبرنامج التعاون الفنى التابع للمنظمة، وان استهدفت كثير من تلك المشروعات بصفة خاصة تحديد مشروعات للاستثمار وصياغتها.

## فيتنام

٥٠ - قامت بعثة مشتركة بين المنظمة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٨٩ بزيارة فيتنام، بغرض تحديد التغييرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية ذات الأولوية المطلوبة في عملية التحول نحو اقتصاد توجّهه قوى السوق، وكذا تحديد فرص الاستثمار في القطاع الزراعي. وعلى أثر هذه البعثة بدء في تنفيذ مشروع في إطار برنامج التعاون الفني لتحليل تأثير السياسات، للمساعدة في وضع الاستراتيجيات التشغيلية لعملية التحول. ونظمت لأول مرة في أغسطس/ آب ١٩٩٠ حلقة تدريبية عن تحليل تأثير السياسات حضرها عدد من كبار المسؤولين، والخبراء والباحثين البارزين في فيتنام. وبعد ذلك قام عدد من كبار المسؤولين العاملين باللجنة الحكومية للتخطيط بجولة دراسية في اندونيسيا وتايلند للاستفادة من خبرة هذين البلدين في مجال صياغة السياسات الزراعية والبرامج المتصلة بذلك، كما عقدت حلقة تدريبية ثانية في أغسطس/ آب ١٩٩١. وفي إطار حساب امانة ثنائي ممول من فرنسا، قدمت في أوائل ١٩٩١ منحتان دراسيتان في مجال "التكيف الهيكلي والسياسات الزراعية"، وستنظم دورة تدريبية تتناول "المدخل الى تحليل السياسات الزراعية" في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١، وأخرى في أوائل ١٩٩٢. وسوف تساهم هذه الأنشطة التدريبية في مواصلة اصلاح السياسات والمؤسسات للانتقال بالاقتصاد نحو نظام توجّهه قوى السوق. وقد نسقت المنظمة أنشطتها مع المصرف الآسيوي للتنمية فيما يتعلق بمشروعات الاستثمار الجارية والمزمعة في مجال التنمية الزراعية في فيتنام.

## زامبيا

٥١ - كان هناك تعاون فعال بين البنك الدولي والمنظمة في الأعمال المتعلقة بوضع برامج شاملة للأمن الغذائي، سواء على المستوى القطري، أو بين مقرى المنظمتين. وتعد تجربة زامبيا مثالا على هذا التعاون. فقد دعا البنك الدولي الى اجتماع للمجموعة الاستشارية عقد في باريس (مارس/ آذار ١٩٩١)، ووزع فيه الاطار التخطيطي الذي أعدته المنظمة مشفوعا بالذاكرة التفسيرية الخاصة بالمرحلة الثانية من برنامج زامبيا. واقترح البنك عقد

## بوركيننا فاسو

٤٨ - نفذ في اطار برنامج للتكيف الهيكلي تم التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مشروع تابع لبرنامج التعاون الفنى لمساعدة الحكومة فى اعداد السياسات الخاصة بالقطاع الزراعى، فضلا عن اعداد استراتيجىة متوسطة الأجل لتحسين الاداء فى ذلك القطاع. وقد شكلت الحكومة لهذا الغرض عددا من مجموعات العمل لاستعراض القطاعات الفرعية، واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين الاداء. وأنشأت وزارة الزراعة لجنة توجيهية تضم فى عضويتها المنظمة والجهات المتبرعة الرئيسية الأخرى. وتتعاون المنظمة فى تنفيذ هذا المشروع تعاونا وثيقا مع البنك الدولي وبعض الجهات المتبرعة الثنائية الأخرى، ولاسيما الصندوق المركزى الفرنسى للتعاون الاقتصادى.

## الصين

٤٩ - تم فى فبراير/ شباط ١٩٩٠، بناء على طلب من حكومة الصين، صياغة مشروع للتدريب فى مجال السياسات الزراعية والتخطيط الزراعى فى اطار برنامج التعاون الفنى. وقامت مجموعة من كبار المسؤولين عن التخطيط فى الصين بزيارة لمؤسسات رسم السياسات والبحوث فى الهند والولايات المتحدة. ونظمت دورة تدريبية لمدة ١٣ شهر فى جامعة بكين الزراعية حضرها ٢٩ من العاملين فى التخطيط الزراعى بالمؤسسات المركزية والجهوية على المستوى القطرى. وقد استشارت هذه الدورة اهتمام كل من المتدربين والمسؤولين الحكوميين، الذين اعرّبوا عن الحاجة أيضا الى تنمية القدرات المتاحة فى مجال تطبيق المناهج الحديثة لتحليل السياسات والتخطيط. ونتيجة لذلك تم بالتنسيق مع وزارتى الزراعة والتجارة، والمكتب الحكومى للأسعار، واللجنة الحكومية للتخطيط، واللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق أعمال التدريب فى مجال الزراعة والغابات وموارد المياه، المنشأة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى والبنك الدولي، تحديد معالم مشروع تدريبى أوسع نطاقا للنظر فى تمويله من برنامج الأمم المتحدة الانمائى والمصرف الآسيوى للتنمية فى ١٩٩١.

## (ج) التعاون مع المؤسسات الأخرى

٥٥ - يعد التعاون مع المؤسسات الأخرى بشأن الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية، والتكيف الهيكلي، والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، أمراً ضرورياً ويجري تدعيمه حالياً، ويشارك أعضاء من فريق المهتمات المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الإدارية في بعثات متابعة المؤتمر العالمي. وكثيراً ما يطلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ترشيح أو تحديد شخص ينضم لعضوية بعثات استعراض السياسات القطاعية. وقد أسفر الاجتماع الذي تم في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٩ بين مدير صندوق النقد الدولي والمدير العام عن اتفاق على الخطوط العريضة للتعاون بين المنظمة والصندوق فيما يتعلق بوثائق صياغة السياسات في بعض البلدان، مع الاهتمام بوجه خاص بتصميم تدابير تتعلق بالسياسات متوسطة الأجل للمساعدة على حماية الفقراء.

٥٦ - وفي مارس/ آذار ١٩٩٠ كتب المدير العام إلى رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإبلاغهم بالرغبة التي أبدتها المؤسسة في دورته الخامسة والعشرين في أن تشارك المنظمة في أعمال التكيف الهيكلي، وفي تحضير وعقد الاجتماعات القطاعية أو شبه القطاعية التي تعقب اجتماعات المجموعة الاستشارية للبنك الدولي، واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تلقى ردوداً منهم ثلاثتهم تؤكد حرصهم على تعزيز تعاونهم مع المنظمة في الأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية. ورحب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة المنظمة على نحو أكثر فعالية في اجتماعات المائدة المستديرة، بينما أكد رئيس البنك الدولي الحاجة إلى اتباع نهج مرن فيما يتعلق بمشاركة المنظمة في اجتماعات المجموعة الاستشارية، بحيث ينظر في تلك المشاركة على أساس كل حالة على حدة.

٥٧ - كذلك قام فريق من المنظمة يرأسه المدير العام المساعد لمصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مارس/ آذار ١٩٩٠، بزيارة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ضمن أعمال التشاور السنوية، للتباحث بشأن أعمال التكيف الهيكلي والبيئة. ووافق البنك الدولي على استعراض انتباه السلطات القطرية إلى امكانية الاستعانة بالمنظمة كوكالة منفذة لعناصر المعونة الفنية التي تتضمنها مشروعات البنك الدولي، ولاسيما في مجالات بناء القدرات المتعلقة برسم السياسات وإدارة الموارد. كما اتفق، في سبيل تيسير التعاون

اجتماع مائدة مستديرة مشترك بين الجهات المتبرعة فى يونيو/ حزيران أو يوليو/ تموز من هذا العام كى تتدارس معا برنامج الأمن الغذائى الجارى اعداده بمساعدة من المنظمة، واستعراضا لقطاع الزراعة فى زامبيا، أو شك البنك على الانتهاء منه. وتعد تنزانيا وتشاد والنيجر من البلدان الأخرى التى شهدت تعاونا مماثلا فى مجال أعمال السياسات القطرية التى تركز بصفة خاصة على الأمن الغذائى.

#### بينان وكوت ديفوار

٥٢ - ساهمت المنظمة مساهمة كبيرة فى جهود البلدان الاعضاء الرامية الى تعديل هياكل مؤسساتها، كعنصر من عناصر برنامج التكيف الهيكلى. وتعد حالتا بينان وكوت ديفوار من الأمثلة على أنشطة المنظمة وتعاونها فى هذا الميدان.

٥٣ - فى ١٩٨٩-١٩٩٠، نفذت المنظمة مشروعين هاميين مولهما برنامج الأمم المتحدة الانمائى والبنك الدولى بمبلغ ٣١ مليون دولار، بهدف تعديل هياكل المؤسسات الريفية فى بينان، التى شملت كل مرافق الخدمات الزراعية، وبوجه خاص وزارة الزراعة والادارات التابعة لها على مستوى المناطق. وقد أقرت كل من الحكومة والجهات المتبرعة المعنية نتائج هذين المشروعين. واستخدم البنك الدولى تلك النتائج فى مشروعه المعلنون "دعم الخدمات الزراعية فى بينان"، وطلب معاونة موظفو المنظمة الذين قاموا بهذا العمل فى تقدير وصياغة هذا المشروع الواسع النطاق. ومن المزمع البدء فى تنفيذ هذا المشروع التابع للبنك الدولى فى ١٩٩١، بتمويل مشترك مع عدة جهات متبرعة أخرى.

٥٤ - وطلبت حكومة كوت ديفوار من المنظمة، بناء على توصية من البنك الدولى، مساعدتها فى اصلاح هياكل مؤسساتها الريفية، وهى وزارة الزراعة والادارات التابعة لها فى المناطق، وخمس شركات للتنمية الريفية. وقد أعدت المنظمة بالتشاور مع الحكومة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ومكتب البنك الدولى فى ابيدجان، مشروعاً فى هذا المجال ستبدا فى تنفيذه فى يونيو/ حزيران ١٩٩١ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى. وقد أبدى البنك الدولى رغبته فى المشاركة فى أنشطة المشروع لتمهيد السبيل - كما حدث فى بينان - لتنفيذ مشروع واسع النطاق لدعم الخدمات الزراعية.

## (د) تعزيز التنسيق

٦١ - سعيًا إلى تعزيز آلية التنسيق ونظم المعلومات المتعلقة بالأعمال الخاصة بالسياسات القطرية في المنظمة، أنشأ المدير العام ما يلي: (١) لجنة توجيهية معنية بالأعمال الخاصة بالسياسات القطاعية وسياسات التكيف الهيكلي لاسداء المشورة له في هذه الأمور والإشراف على صياغة وتنسيق الأنشطة الرامية إلى دعم جهود المنظمة في هذا المجال، و (ب) فريق مهمات مركزي معنى بالأعمال الخاصة بالسياسات القطاعية، وسياسات التكيف الهيكلي، يرأسه مدير قسم تحليل السياسات، ويضم ثمانية من كبار الموظفين المحنكين من ذوي الدراية بالأعمال المتعلقة بالسياسات القطرية، لمعاونة اللجنة التوجيهية، و (ج) نظام لمعلومات السياسات القطرية (المرفق دال)، نشرة المدير العام رقم (٥١/٩٠).

٦٢ - وقد عقدت عدة اجتماعات لكل من اللجنة التوجيهية، وفريق المهمات المركزي في ١٩٩١. وتقوم إدارة مساعدات التخطيط التابعة لقسم تحليل السياسات بمهام الأمانة لفريق المهمات المركزي.

٦٣ - ويؤدي فريق المهمات المركزي، تحت إشراف اللجنة التوجيهية، الوظائف الأربع التالية، بفرض تعزيز وتدعيم عملية تنسيق أنشطة المنظمة المتعلقة بالسياسات:

(١) الإشراف الدقيق على جميع الأنشطة التي تفضلع بها المنظمة فيما يتعلق بالسياسات القطاعية - سياسات التكيف على جميع المستويات، والتوجيه العام لتلك الأنشطة؛

(٢) الإشراف، على المستوى الثاني، على الأنشطة التي تفضلع بها المنظمة والتي لا تتعلق بالسياسات القطاعية وسياسات التكيف الهيكلي، لضمان اتساق المشورة المقدمة من خلال أنشطة السياسات القطاعية وسياسات التكيف الهيكلي، وسائر الأعمال المتعلقة بالسياسات؛

(٣) تعزيز التعاون في مجال أنشطة السياسات القطاعية وسياسات التكيف الهيكلي على الصعيد القطري وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية الأخرى؛

على الصعيد القطري، على توعية الموظفين العاملين في البعثات المقيمة التابعة للبنك الدولي ومكاتب التمثيل القطري للمنظمة بمزايا العمل المشترك، وحثهم على تبادل المعلومات بشأن أنشطتهم وخططهم. وتم التوصل الى تفاهم تام بشأن تبادل المعلومات والوثائق الخاصة بالأعمال القطاعية، والدراسات المتعلقة بالسياسات، والتدريب، والحلقات التدريبية والدراسية، وتبادل الوثائق التي تبين الاهتمامات الراهنة ومقترحات العمل.

٥٨ - وعقد صندوق النقد الدولي حلقة دراسية، في واشنطن، للمسؤولين في الأمم المتحدة عن الجوانب الاجتماعية لبرامج التكيف في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، مثل المنظمة فيها المدير العام المساعد لمصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وأدت المناقشات التي جرت أثناء انعقادها مع كبار موظفي صندوق النقد الدولي الى اتفاق عام في الآراء على اقامة تعاون غير رسمي على أساس قطري فيما يتعلق باعداد وثائق صياغة السياسات، وتبادل المعلومات والوثائق. وتضمنت أعمال المتابعة التي جرت فيما بعد (١) تحديد البلدان التي سيقدم صندوق النقد الدولي بشأنها وثائق لصياغة السياسات وغير ذلك من الوثائق، (٢) تحديد البلدان التي اقترحت المنظمة المشاركة في عمليات تحضير وثائق صياغة السياسات الخاصة بها على أساس تعاوني، (٣) اجراء مناقشات اولية فيما يتعلق بالتعاون بين الصندوق والمنظمة في عدد من الانشطة في بعض البلدان.

٥٩ - كما زار الفريق التابع للمنظمة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وأسفرت الزيارة عن ابرام اتفاق جديد للتعاون التقني بين المنظمة والمصرف، شمل اعداد مشروعات الاستثمار، ودراسات الجدوى ووثائق السياسات القطاعية. ويجري حاليا عرض مشروع الاتفاق على مجلس ادارة المصرف للموافقة عليه. كما تناقش الان عملية تبادل الرسائل بين المنظمتين بشأن مشاركة المنظمة في تنفيذ العناصر المتصلة بالمعونة الفنية التي تتضمنها القروض الممنوحة من المصرف.

٦٠ - ونظرا لأن عدة وكالات اتخذت مبادرات لتوفير التدريب بغرض دعم اعمال تعزيز القدرات القطرية على صياغة السياسات وتنفيذها، اقيمت اتصالات وثيقة مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي وغيره من المؤسسات ومع الجهات المتبرعة الثنائية الرئيسية، لضمان تضافر الجهود في التحضير لأعمال التدريب المتعلقة بالسياسات على الصعيدين القطري والاقليمي وتنفيذها.

التي تقدمها المنظمة والوكالات الأخرى ضمن تدابير متابعة المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ووزع مشروع تقرير الخبراء الاستشاريين على الوكالات الأعضاء في فريق المهام لبدء تعليقاتها عليه. وقد قدم التقرير الى الوكالات الأعضاء في فريق المهام لبدء تعليقاتها عليه. وقدم الخبراء الاستشاريون تقريرهم النهائي الى المدير العام في مايو/ أيار ١٩٩١. كما ناقشه فريق المهام عندما اجتمع في نيروبي في نفس الشهر. ورؤى أن ما تضمنه التقرير من توصيات وبرنامج للعمل من أجل التنمية الريفية في التسعينات يعتبر مقبولاً بوجه عام، مع مراعاة بعض الملاحظات المحددة بشأن عدد من التوصيات. ويعرض على المؤتمر في إطار البند ٨ من جدول أعماله تقرير الخبراء الاستشاريين الخارجيين، وتعليقات المدير العام عليه، وكذا تعليقات فريق المهام، فضلاً عن التقرير المرحلي الثالث عن برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (الوثيقة C 91/19).

#### التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٦٩ - يعد التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من الأولويات المفاهيمية التي تتخلل جميع البرامج التقنية والاجتماعية - الاقتصادية للمنظمة. فالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية موضوع متواتر في جميع أجزاء برنامج العمل والميزانية في المنظمة. وتعتبر المشاورات التقنية فيما بين البلدان والأعمال التحضيرية المشتركة بين البلدان لاقامة الشبكات اللازمة، نماذج للأعمال التشغيلية التي تطلع بها المنظمة للترويج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الممولة من البرنامج العادي. وفي بعض الأحوال، كما هو الحال بالنسبة للسنوات الأولى لاتحادات الائتمان الاقليمية، تقدم "أموال أولية" لتمويل التكاليف الخارجية لعمليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتوفر برامج التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية، بما في ذلك أجهزة التكامل، قنوات طبيعية للدعم الذي تقدمه المنظمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجالى الأغذية والزراعة. ويتضمن هذا الدعم عموماً المساعدة في صياغة استراتيجيات التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي في إطار التعاون الاقليمي، وتحديد آليات واجراءات توسيع نطاق التجارة بالمنتجات الزراعية داخل الاقليم، والمساعدة في تصميم برامج الأمن الغذائي الاقليمية وشبه الاقليمية وتنفيذها.

٧٠ - وقد اتفق المؤتمر على أن تواصل المنظمة تقديم الدعم للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وخاصة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي

(٤) رصد حالة أعمال المنظمة المتعلقة بالسياسات القطرية وسير العمل فيها واعداد تقارير دورية عنها.

٦٤ - وتتقدم الأعمال المتعلقة بنظام معلومات السياسات القطرية تقدما مرضيا، ويجرى استكشاف عدد من الخيارات المختلفة والقضايا المطروحة في هذا الصدد لضمان استجابة النظام الشامل للمنظمة ككل لاحتياجات الوحدات التي تشتغل بأعمال السياسات والنهوض بالمشورة المتعلقة بالسياسات التي تقدمها المنظمة للبلدان الاعضاء فيها. وتلك مهمة معقدة تحظى بعناية فائقة في اطار الاعمال المتعلقة بالسياسات القطرية التي تضطلع بها المنظمة.

استعراض تدابير متابعة المؤتمر العالمي  
للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية

٦٥ - اوصت لجنة البرنامج والمالية بناء على اقتراح فريق الخبراء الذى قام باستعراض اهداف المنظمة ودورها وأولوياتها واستراتيجياتها، باجراء استعراض لتجربة متابعة نتائج المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية. وقبل المدير العام، من حيث المبدأ، هذه التوصية.

٦٦ - وعلى الرغم من أن تقرير المؤتمر لا يتضمن توجيهها محددًا بهذا المعنى، فقد نفذ المدير العام التوصية، مراعاة لاهمية هذا الموضوع بالنسبة للمنظمة ووكالات الامم المتحدة الأخرى، وللخبرات المستفادة على مدى عشر سنوات.

٦٧ - وقد ناقش الاجتماع الثامن عشر لفريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الادارية فى مايو/ ايار ١٩٩٠ الغرض من الاستعراض، ونطاقه، واسلوب تنفيذه. ورحب أعضاء الفريق بمبادرة المدير العام، وأعربوا عن استعدادهم للتعاون على أكمل وجه مع المنظمة فى اجراء الاستعراض. كما وافقوا على الترتيبات التي اقترحها المدير العام لاجرائه.

٦٨ - ولقد اضطلع بالاستعراض ثلاثة خبراء استشاريين خارجيين بمعاونة جماعة عمل داخلية. وقاموا بزيارات لعدد من الوكالات الاعضاء فى فريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الادارية، كما زاروا عدة بلدان مختارة بغرض تقدير تأثير المساعدات

نحو ١٤٠ شبكة والتي تدعمها المنظمة باعتبارها، أساسا، من أدوات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية (C 91/8). وهذه الشبكات، المتباينة فى تغطيتها الجغرافية وفى مجالات تركيز وظائفها الأساسية، تصبح الآن، على نحو متزايد جزءا مهما من أنشطة المنظمة، وتشكل قنوات مفيدة للاتصال بالمؤسسات القطرية. وتتضمن وثيقة الخطة متوسطة الأجل (C 91/23)، التى توفر أطارا عاما لأهداف المنظمة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، موضوعا خاصا عن التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

٧٣ - ومن بين الأنشطة المتنوعة التى اضطلعت بها المنظمة فى مجال التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية، فيما يلى بضعة أمثلة توضيحية ذات أهمية خاصة. فقد زارت بعثة مشتركة، شكلتها المنظمة ومركز تخطيط التنمية الزراعية التابع لرابطة أقطار جنوب شرق آسيا، بلدان الرابطة (اندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند) فى يوليو/ تموز ١٩٩٠ لإقامة مشروع للتعاون التقنى. ويتوخى المشروع المقترح، وهو مشروع المساعدة فى التخطيط الزراعى وتحليل السياسات الزراعية فى رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، انشاء برنامج مساعدات تقنية، مدته أربع سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥)، لتعزيز قدرات الاقليم فيما يتعلق بتحليل السياسات الزراعية والتخطيط الانمائى وصياغة ورصد مشروعات التعاون الاقليمى فى مجالات الأغذية والزراعة والغابات. وتتمثل الاستراتيجية، فى هذا الصدد، فى اجراء تحليل وتقديرات تطبيقية، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الرابطة وبلدانها الاعضاء، لما يؤثر على القطاع الزراعى للرابطة والتعاون الاقتصادى الاقليمى من القضايا والمشكلات الحاسمة والملحة القائمة فى مجال السياسات داخل الاقليم وفيما بين الاقاليم. وينشئ المشروع أيضا نظاما للرصد والتقييم فى نطاق الهيكل التنظيمى للجنة الاغذية والزراعة والغابات لتطبيقه فى برامج ومشروعات وأنشطة التعاون الاقليمى المتعلقة بالأغذية والزراعة والغابات. وتتواصل بلدان الرابطة تبادل المعلومات والخبرات لتحسين فهم القطاع الزراعى فى الاقليم، وفى الوقت نفسه سيتم تزويد رجال التخطيط وواضعى القرارات فى مجال السياسات بالتقارير والوثائق الفنية التى يعدها المشروع.

٧٤ - وخلال الفترة المالية اتاح مشروعان شبه اقليميان، اضطلعت بهما المنظمة فى مجال نظم الاعلام والانذار المبكر عن الاغذية من اجل البلدان الاعضاء فى مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقى، والهيئة

فيما بين البلدان النامية. ولزيادة تعزيز هذين الشكليين من التعاون، شرع المدير العام في اجراء استعراض داخلى لكلا النشاطين. وعلى اساس نتائج هذا الاستعراض فوض المدير العام سلطة التنسيق العام للتعاون الاقتصادي/ والتقنى الى المدير العام المساعد لمصلحة التنمية، وجمع بين وظيفتى التعاون التقنى والاقتصادى فى وحدة واحدة فى مصلحة التنمية، مع اقامة جهة وصل مركزية لهذين النشاطين فى كل قسم فنى ومكتب اقليمى. وأجرى المدير العام أيضا الترتيبات اللازمة لتغطية كل من التعاون التقنى والاقتصادى فى نشرة اخبارية واحدة ولتقديم تقرير دورى مشترك عنها الى الأجهزة الرئاسية. ومنذ الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر، صدرت ثلاثة اعداد أخرى من النشرة الاخبارية وذلك فى ابريل/ نيسان ١٩٩٠، و اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٠، و ابريل/ نيسان ١٩٩١. وفى هذه النشرة الاخبارية، التى يتزايد عدد قرائها ومن بينهم السلطات الحكومية والمؤسسات، تعرض المناهج الابتكارية والفرص المتاحة فى مجال التعاون التقنى والاقتصادى وتنشر المعلومات عن الانشطة المنجزة والمقررة.

٧١ - وعرضت وشيخة تتضمن معلومات عن دعم المنظمة للتعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ على الدورة التى عقدتها فى مايو/ ايار ١٩٩١ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى اطار متابعة خطة عمل بيونس آيريس. وسلمت اللجنة بالمكانة البارزة للمنظمة فيما بين الوكالات المتخصصة، ولاحظت أن دعم المنظمة للتعاون التقنى من جميع المصادر، أى من موارد البرنامج العادى والموارد من خارج الميزانية، واصل اتجاهه التصاعدى رغم قيود الميزانية حتى بلغ قرابة ٤٩ مليون دولار (كان ٤٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ و ٣٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦).

٧٢ - وفى يونيو/ حزيران ١٩٩٠ صدر التقرير الذى تعده المنظمة كل سنتين عن دعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، وأحيل التقرير الى الأونكتاد الذى يطلع بالمسؤولية عن تنسيق التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة. وقد لخص التقرير سبل العمل التى اتبعتها المنظمة فى حفز جهود البلدان النامية فى هذا المجال. ويتناول استعراض البرنامج العادى للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ (الجزء الثالث) شبكات التعاون التقنى البالغ عددها الآن

الأولى لنموذج نشر البيانات الخاص بقواعد البيانات الاحصائية ، وسيعرض بيان عملي له أمام المؤتمر. وبحلول منتصف عام ١٩٩٢، سيزداد تطوير النموذج النمطي لكي يحل محل نظام المعلومات الحالي المعروف بنظام الاحصاءات الزراعية. وفي عام ١٩٩٢ سينجز العمل المتعلق بقواعد البيانات الوصفية. ومن المقرر أن يدخل المركز العالمي للمعلومات الزراعية مرحلة التشغيل بطاقته الكاملة في نهاية عام ١٩٩٢، وأن تتاح الاستعانة به للمستخدمين الخارجيين والداخليين.

٧٨ - وتتضمن الأنشطة المنجزة في عام ١٩٩٠، استعراض نظم العمل وبنوك البيانات والتطبيقات الاحصائية الحالية واعداد النماذج والتسهيلات المشتركة التي يلزم استخدامها، وتدفقات البيانات وهيكل نظام قواعد البيانات الاحصائية، وتصميم السلاسل الزمنية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر قواعد البيانات الاحصائية، واختيار نظام ادارة قواعد البيانات، واستعراض اجهزة الحاسب الالى ونظام الاتصال، واعداد المعايير المشتركة.

٧٩ - وفي عام ١٩٩١، بدأت مرحلة انشاء المركز العالمي للمعلومات الزراعية بالمنظمة، وتتضمن الانجازات اقامة قاعدة تطوير (جهاز (Micro VAX 3100 E and a network)، وتوقيع ترخيص الموقع مع شركة انجريس (INGRES) الدولية لنظام ادارة قواعد البيانات، بما في ذلك تدريب الموظفين. وأنشئ فريق تطوير وثلاثة افرقة مستخدمين وحددت اولويات عمل هذه الافرقة، وأنجز اعداد الحاسب الالى الشخصي لنظام الاحصاءات الزراعية في المنظمة، وهو نظام لنشر البيانات على قريصات.

٨٠ - وفي مايو/ أيار ١٩٩١، اصدرت ورقة معلومات بشأن المركز العالمي للمعلومات الزراعية بالمنظمة، وعقد اجتماع لتزويد الممثلين الدائمين لدى المنظمة بالمعلومات عن هذا المشروع.

٨١ - وعندما يستكمل انشاء المركز العالمي للمعلومات الزراعية سيوفر المنافع التالية :

- تحسين نوعية المعلومات واتساقها بتطبيق المعايير المشتركة للتصانيف والتعاريف والرموز ومؤشرات النوعية والطرق الاحصائية وطرق جمع البيانات وقواعد واجراءات تجهيز قواعد البيانات؛

الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، فرصا لتبادل الخبرات والدراية التقنية بين البلدان الاعضاء فى هاتين المجموعتين. وفى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ستطبق المنهجية الشاملة للمنظمة فى مجال برمجة الأمن الغذائى على المستوى شبه الاقليمى فى غرب افريقيا ووسطها، حيث تنفذ المنظمة عنصر القطاع الزراعى فى مشروعين متعددى القطاعات يمولهما برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وتنفذهما اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وهما مشروعان يتطلبان اعداد استراتيجيات شبه اقليمية شاملة فى مجال الأمن الغذائى. وخلال عام ١٩٩١ قدم الدعم أيضا الى رابطة اقطار جنوب شرق آسيا فى تصميم مشروع لتعزيز التعاون فى مجال الأمن الغذائى.

٧٥ - وفيما يتعلق بالفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، يعتزم عقد اجتماعين اقليميين لبحث النتائج التى ستلحق بالبلدان النامية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وفى افريقيا من جراء ما ينجم عن جولة اوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتطورات الرئيسية الأخرى، مثل السوق الأوروبىة الموحدة والتغييرات الجارية فى السياسات القطرية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى، من تغييرات ذات أهمية دولية فى السياسات الزراعية.

#### المركز العالمى للمعلومات الزراعية بالمنظمة

٧٦ - رحب المؤتمر بانشاء المركز العالمى للمعلومات الزراعية (٢٠) لتعزيز دور المنظمة باعتبارها المركز العالمى لجمع المعلومات المتعلقة بالاغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتغذية، وتحليلها ونشرها. وبغية تدعيم الأنشطة المكرسة بالفعل لبلوغ هذا الهدف، وسرعة التنفيذ، انشا المدير العام لجنة توجيهية ومجموعة عمل مشتركة بين المصالح لشؤون المركز العالمى للمعلومات الزراعية، وعين مديرا للبرنامج (المرفق هاء، نشرة المدير العام رقم ٢٤/٩٠).

٧٧ - ويتألف المركز من قواعد البيانات الاحصائية، وقواعد بيانات وصفية. وبطول نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩١، سيكتمل اعداد النمط

٨٤ - وأعربت اللجان عن تقديرها للوثائق، وأثنت على المنظمة لارتفاع مستواها. ورحبت لجنة الزراعة بهيكل "استعراض البرامج الميدانية، ١٩٨٨-١٩٩٠". وأقرت التكامل بين البرنامج العادي والبرامج الميدانية، وبقيمة برامج العمل الخاصة في توليد الأنشطة الميدانية. وأعربت لجنة الزراعة عن تأييدها للاسراع بالتنفيذ القطري وأهمية المشروعات المشتركة بين البلدان في دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وأيدت اللجنة التدابير التي استهلكت لتحقيق لا مركزية العمليات الميدانية، وشددت على أهمية التقييم.

٨٥ - واستعرضت لجنة مصايد الأسماك المشروعات التي تنفذها المنظمة في مجال مصايد الأسماك. وشددت على الحاجة الى البيانات الأساسية في بداية المشروعات لاتاحة التقدير اللاحق للتأثيرات، ولضمان اجراء عمليات الرصد والتقييم الهادفة، وأكدت أن المشروعات ينبغي أن تصمم في سياق الخطط القطرية لتنمية مصايد الأسماك. وأوصت بأن تظهر جوانب القابلية للاستمرار في الأجل الطويل في تصميم المشروعات. وشددت اللجنة على زيادة استخدام الخبرات القطرية ودعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٦ - وأقرت لجنة الغابات الدور القيادي للمنظمة في برامج التعاون التقني المتعلقة بالغابات، وبارتفاع جودة أداء برنامج الغابات الميداني. وطلبت اللجنة الى الحكومات ومؤسسات التمويل زيادة التزاماتها فيما يتعلق بالغابات. وأثنت اللجنة على المنظمة لتركيزها في برنامجها الميداني للغابات على تعزيز المؤسسات القطرية ودفع عجلة تدريب الموارد البشرية. وسلمت اللجنة بما يتسم به برنامج الغابات الميداني من طابع متشاك ومتعدد التخصصات، وأوصت ببناء على ذلك بأن تتضمن مشروعات التنمية الزراعية والريفية وتربية الحيوانات عناصر تتعلق بالغابات في مجال تحسين نوعية البيئة وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار.

٨٧ - واستعرضت لجنة الأمن الغذائي العالمي أنشطة البرامج الميدانية المتعلقة بالأمن الغذائي. وأعربت عن تأييدها للعمل الميداني لخطة معونات الأمن الغذائي في مجال صياغة برامج الأمن الغذائي القطرية الشاملة وأثنت على أنشطة المنظمة في مجال التعاون مع المؤسسات الأخرى في تنفيذ الاختصاصات الموسعة للأمن الغذائي.

- بتوسيع نطاق التغطية بالمعلومات وزيادة توافرها في الوقت المناسب عن طريق تحسين وسائل وقنوات الاتصال بمكاتب الاحصاء القطرية؛
- زيادة توافر معلومات المنظمة وتحسين سبل حصول كل من المستخدمين الخارجيين والداخليين على المعلومات؛
- تحقيق وفورات كبيرة مما سيتيح للمنظمة اعادة توجيه الموارد لمساعدة الدول الاعضاء في تحسين نظمها لمعالجة المعلومات ونشرها؛
- تقليل طلب المعلومات من المكاتب القطرية عن طريق التنسيق بين مختلف نظم العمل.

٨٢ - ومن شأن ادخال تكنولوجيا الحاسب الآلى الأكثر تقدما فى المقر الرئيسى أن يتيح فى الأجل المتوسط الاستعاضة عن النظام الحالى للاستبيانات التى تقدم الى مكاتب الاحصاء القطرية بوسائل قابلة للقراءة بالحاسب الآلى، مما يحد من عبء العمل الواقع على البلدان والمقر الرئيسى. وبالإضافة الى ذلك، فان الدراية التقنية المكتسبة باستخدام المركز العالمى للمعلومات الزراعية ستنتقل من خلال المشروعات الميدانية الى المكاتب القطرية لزيادة كفاءة ادارة قواعد بياناتها.

#### استعراض الأجهزة الرياسية للعمليات الميدانية

٨٣ - بناء على طلب المؤتمر (٢١) انشا المدير العام نظاما للاستعراض المنتظم للعمليات الميدانية من جانب الدول الاعضاء، وحظى هذا النظام بالترحيب من المجلس فى دورته التاسعة والتسعين التى عقدت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٠. وقد زودت كل لجنة من اللجان الفنية للمجلس (لجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الأمن الغذائى العالمى) التى اجتمعت خلال الفترة المالية بوثيقة تضمنت استعراض البرنامج الميدانى المتصل باختصاص اللجنة. ويرد ملخص للنتائج التى توصلت اليها اللجان فى استعراض البرامج الميدانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

٩٤ - ويجرى العمل فى اعداد دليل البرامج الميدانية بحيث يجمع بين مختلف الخطوط التوجيهية والتعليمات والاجراءات المتعلقة بجميع جوانب العمليات الميدانية للمنظمة .

٩٥ - ويحرز تقدم مطرد فى نظام ادارة البرامج الميدانية القائم على الحاسب الالى. وهدف النظام هو تزويد الادارة بمعلومات عن المعايير الاساسية للبرامج الميدانية والتي لا غنى عنها للرصد واتخاذ القرارات على نحو صحيح، وتوفير البيانات والمعلومات للقائمين بالعمل الذين يظلمون بالمسؤولية عن تنفيذ المشروعات الميدانية . وسيجرى ربط هذا النظام بالنظام الفرعى للمشروعات التابع للنظام المتكامل للمعلومات المالية لدى المنظمة والنظام المتكامل لمعلومات شؤون العاملين فى المنظمة .

٩٦ - ولانشاء نظام ادارة البرامج الميدانية، وافقت حكومة فرنسا فى سبتمبر/ ايلول ١٩٩٠، على مشروع حساب امانة لمدة سنة واحدة، بمبلغ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار، ثم مددته الى ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩١ بمبلغ اضافى قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ويدير المشروع مدير يعمل فى مكتب المدير العام المساعد لمصلحة التنمية، ويتلقى التوجيه من لجنة نظم المعلومات ومصادرها، ولجنة البرامج الميدانية. كما يتلقى مدير المشروع الدعم من لجنة المستخدمين.

٩٧ - وبعد استكمال التصميم النظرى للنظام (التحديد، الترميز، المسؤوليات عن تدفق المعلومات، توحيد النظم، وغير ذلك) بلغ المشروع الآن مرحلة الانشاء الفعلى للنظام، ابتداء بتصميم قاعدة البيانات وتحديد المسؤوليات عن المدخلات وتوفير تسهيلات ادخال البيانات واسترجاعها وتحويل البيانات من النظم القائمة، وانتهاء باختبار النظام. ومن المأمول ان ينجز الجزء الرئيسى من نظام ادارة البرامج الميدانية فى نهاية عام ١٩٩٢.

٩٨ - ويجرى الآن وضع اللمسات الاخيرة للخطوط التوجيهية الموحدة لصياغة المشروعات. والغرض هو تقديم المشورة اللازمة، بما فى ذلك التعليمات التفصيلية، بشأن ما ينبغى اتباعه من مضمون وشكل فى صياغة مشروعات التعاون التقنى.

٨٨ - وأكدت اللجان الأربع جميعها فعالية برنامج المنظمة للتعاون الفني مع البلدان النامية. كما قدم استعراض عام لبرنامج المنظمة في كل اقليم الى المؤتمرات الاقليمية المعنية.

٨٩ - وقدمت وثيقة سياسات بشأن الأنشطة التنفيذية من اجل التنمية الى الدورة التاسعة والتسعين للمجلس (يونيو/ حزيران ١٩٩١). وتعلقت الوثيقة في المقام الأول بالترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبمتابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١١/٤٤. واعتمد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته الثامنة والثلاثين ( في نيويورك) مقرره النهائي بشأن الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم. ويجرى تناول محتويات هذا المقرر وآثاره بالنسبة للمنظمة في اطار البند ١٧ والبند الفرعي ١٧-١ من جدول أعمال المؤتمر بشأن استعراض البرامج الميدانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ والأنشطة التنفيذية من اجل التنمية، على التوالي.

٩٠ - ووفقا لما تم ابلاغه الى المجلس في دورته الثامنة والتسعين، أجرى المدير العام تغييرات في شكل استعراض البرامج الميدانية، على النحو المقدم الى المؤتمر في اطار البند ١٧ من جدول العمال.

٩١ - فالاستعراض اكثر شمولا، واشد تركيزا على المسائل الخاصة بالسياسات، واوسع تغطية للقطاعات الأساسية، واكثر تشديدا على الأداء وتقييمه، ويتضمن قسما ينصب تركيزه على برنامج التعاون الفني (C 91/4).

#### تحسين المعلومات المتعلقة بالعمليات الميدانية

٩٢ - اصدرت المنظمة كتابا سنويا يتضمن معلومات أساسية عن المشروعات الميدانية في اطار جميع مصادر التمويل، بما في ذلك برنامج التعاون الفني، وسيستمر اصدار هذا الكتاب على اساس سنوي. ويتاح الكتاب السنوي لمن يطلبه من الحكومات الاعضاء وموظفي المنظمة وغيرهم من المستخدمين.

٩٣ - وبالإضافة الى ذلك، يجري الآن اعداد مطبوع عن الخدمات الانمائية التي تقدمها المنظمة، وسوف يلخص هذا المطبوع طائفة الخدمات التي تقدمها المنظمة بوصفها وكالة انمائية، وجهة استشارية للحكومات والمتبرعين. ويعد هذا المطبوع من اجل الهيئات الحكومية وغير الحكومية على السواء والقطاع الخاص المشترك في التنمية.

١٠٢ - وبالنظر الى العدد المتزايد من حالات الطوارئ التي حدثت في الآونة الأخيرة، كان لابد من تزويد عدد كبير من مكاتب المنظمة القطرية بالأجهزة والتسهيلات الأمنية، مثل أجهزة الأرسال والاستقبال بالراديو، ووحدات مولدات الطاقة الكهربائية، طبقاً لتوصيات منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن.

### تعزيز العمليات الميدانية والدعم الفني

١٠٣ - لمس الخبراء الذين أجروا الاستعراض الخاص بجوانب عمل المنظمة مدى الحاجة الى تعزيز قدرات المنظمة على تقديم الدعم الفني والإداري الكافي وفي وقته المناسب للعمليات الميدانية، وأبعاد هذه الحاجة. وقد أوصلهم ذلك الى نتيجة تدعو الى "ضرورة زيادة عدد الموظفين الفنيين لكي يتمكنوا من العمل بصورة فعالة على تلبية احتياجات العمليات الميدانية"، والى التوصية "بتعيين عدد اضافى من موظفى المشروعات القطريين كإجراء فوري لإدخال التحسينات المطلوبة" (الفقرتان ٥٣ و ٨٤ من الوثيقة SJS 3/2). وعلى ضوء هذا التقدير، أوصت لجنة البرنامج والمالية "بتعيين المزيد من موظفى المشروعات كإجراء فوري لإدخال التحسينات المطلوبة، وزيادة عدد موظفى الدعم الفني". ووافق المؤتمر على هذه التوصية (٢٣). ويعكس قرار المؤتمر اعترافاً بالدور المطرد الذى ينتظر أن تضطلع به المنظمة، فى غضون السنوات المقبلة، فى المشروعات الميدانية المعقدة المرتبطة بأعمال السياسات القطرية، وقضايا الاستمرارية والتكنولوجيا الحيوية والبيئة. وتحتاج جميع هذه المشروعات الى الدعم الفني الذى يوفره الموظفون الفنيون والمختصون بالسياسات المؤهلون. كذلك فإن التركيز على التنفيذ القطري سوف يتطلب خدمات عدد اضافى من كبار موظفى عمليات المشروعات، وذلك من أجل القيام بأعمال الرصد والإشراف والمتابعة فضلاً عن زيادة التفاعل مع الممثلين القطريين للمنظمة. وقد رحب المدير العام بهذه التوصية وأعرب عن استعداده لتنفيذ تدابير قصيرة الأجل للتخفيف من هذه الأوضاع وإيلاء هذا الموضوع الأولوية التى يستحقها (الفقرة ٥١ من الوثيقة C 89/21). غير أنه يعرب عن أسفه لأن الصعوبات المالية المتزايدة التى تواجه المنظمة حالت تماماً دون تنفيذ هذه التوصية المهمة.

(٢٣) الفقرتان ٣-١٨ و ٣-٥٢ (٥) من الوثيقة C 89/21 والفقرة ٢٢٦ (ب) من الوثيقة C 89/REP.

## تعزير المكاتب القطرية للمنظمة

٩٩ - طلب المؤتمر من المدير العام العمل على تعزير المكاتب القطرية للمنظمة من أجل زيادة فعالية أعمالها في مجال السياسات القطرية، وتعزير دورها في إطار العمليات الميدانية (٢٢). وكان المدير العام قد اقترح، في الأصل، للفترة المالية الحالية انشاء ١٠ وظائف لكبار الخبراء الاقتصاديين في مجال السياسات بعقود بأجال محددة، بالإضافة الى ١٥ وظيفة لمسؤولي البرامج، تبلغ تكاليفها ٤٢ مليون دولار للفترة المالية. ومما يؤسف له أن المدير العام اضطر، في ظل الصعوبات المالية الخطيرة التي تعانيها المنظمة، الى اجراء تخفيض شديد في هذا الاقتراح ليصبح ست وظائف فقط، ثلاث لوظائف كبار الخبراء الاقتصاديين، وثلاث لمسؤولي البرامج، بما تبلغ تكاليفه ١٢ مليون دولار للفترة المالية، مع اعطاء الأفضلية للبلدان التي توجد بها برامج ميدانية ضخمة للمنظمة أو البلدان التي تحتاج الى مساعدات عاجلة فيما يتصل بأعمال التكيف الهيكلي، أو كليهما.

١٠٠ - كما اتخذ المدير العام، علاوة على ذلك، عدة تدابير رامية الى التوسع في تطبيق اللامركزية على المستوى الميداني، شملت، من بين ما شملت، مضاعفة الحد الأقصى لقيمة طلبات المشتريات الميدانية الى ٢٠ ٠٠٠ دولار (وبالتالي يمكن الآن بدء اجراءات قرابة ٦٠ في المائة من جميع طلبات المشتريات في الميدان)، ومن طريق تفويض المكاتب القطرية سلطة تعيين الخبراء الاستشاريين المحليين. ويواصل في الوقت الحاضر النظر في اتخاذ تدابير أخرى من أجل المزيد من تطبيق اللامركزية، وخاصة فيما يتصل بالمشتريات والعقود من الباطن.

١٠١ - ويستمر أيضا تزويد المكاتب القطرية بتسهيلات الاتصالات الحديثة، مثل أجهزة التلغراف، وبدالات الهاتف والنظم الآلية المكتبية المحسنة بحيث أصبح أكثر من ثلثي المكاتب القطرية مجهزا الآن بصورة متواضعة بهذه التسهيلات. ومن المعتمد، اذا ما سمحت الموارد والظروف المحلية بذلك، تزويد جميع مكاتب المنظمة بصورة مطردة بهذه المعدات.

(٢٢) الوشيقة C 89/REP، القرار رقم ٨٩/١٠ (الفقرة ٨ من منطوق القرار) والفقرة ٢٢٦ (ج).

## التفتيش الميدانى

١٠٧ - لم تتوصل الاجهزة الرياسية الى اى قرار قاطع فيما يتصل بالتفتيش الميدانى. وكانت مجموعة الخبراء عن عمليات المنظمة الميدانية قد اوصت بانشاء جهاز للتفتيش يتالف من اثنين او ثلاثة مفتشين يلحقون بمكتب المدير العام، ويعالجون المسائل المتعلقة بتشغيل العمليات الميدانية (٢٤). واوصت لجنة البرنامج والمالية بانشاء "وحدة للتفتيش الميدانى لتعزيز ادارة التقييم" (٢٥)، فى حين حث المؤتمر المدير العام على "تعزيز عملية تقييم البرامج الميدانية من خلال عمل ادارة التقييم" (٢٦).

١٠٨ - وقد اجرى المدير العام استعراضا داخليا متانيا شمل جميع الاعمال الحالية التى تركز، كلية او جزئيا، على جوانب تفتيش العمليات الميدانية. كما اجرى استعراضا آخر غطى الاجراءات المتبعة حاليا فى رصد وتقييم البرامج الميدانية. ويبين الاستعراض، حسبما ورد فى التقرير المقدم الى المجلس (٢٧)، ان اعمال المنظمة فى مجال التفتيش الميدانى هى اعمال واسعة النطاق الى حد كبير. وينطبق هذا، بوجه خاص، على جوانب ادارة المشروعات الميدانية والمكاتب القطرية.

١٠٩ - وهناك، فى الوقت الحاضر، آليات مختلفة ترمى الى تحديد القضايا الادارية التى تؤثر على العمليات الميدانية، وايجاد الحلول لها. وتشمل هذه الآليات زيارات المراجعة والتفتيش من جانب مكتب المراجعة الداخلية والتفتيش والرقابة الادارية، وبعثات التقييم الثلاثية تحت اشراف مكتب البرنامج والميزانية والتقييم، والاستعراضات الثلاثية السنوية التى تجرى على المستوى الميدانى وتشارك فيها المكاتب القطرية للمنظمة، وبعثات تقصى مصادر الخلل التى تضم كبار موظفى وحدات العمليات، وتوفد الى المشروعات المختلفة على اساس كل مشروع على حدة، بالإضافة الى عمليات التفتيش "المخصصة" بواسطة المفتش الميدانى فى مصلحة التنمية وموظفى قسم وضع البرامج الميدانية. وتعد عملية الرصد الميدانى، التى جرى تعزيزها مؤخرا بالنسبة لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الامانة،

(٢٤) الفقرة ٧٠، ص ١٥٦ من الوثيقة SJS 3/2 - مارس / آذار ١٩٨٩.

(٢٥) الفقرة ٣-٥١ (٤) من الوثيقة C 89/21.

(٢٦) الفقرة ٢٢٧ من الوثيقة C 89/REP.

(٢٧) الفقرات ٤٩-٥٥ من الوثيقة CL 98/17.

١٠٤ - وقد اقترح المدير العام، فى الأصل، للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، انشاء ١٨ وظيفة مهنية (١٢ وظيفة لمسؤولى العمليات الميدانية و ٦ وظائف للدعم الفنى) مع ما يرافقها من موظفى الخدمات الضرورية بتكاليف تبلغ ٣٩ مليون دولار. ومما يؤسف له ان تدهور الأوضاع المالية للمنظمة حال دون تنفيذ هذه التدابير خلال الفترة المالية. غير أن المدير العام يقترح فى برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، زيادة صافية قدرها ١٧ موظفا مهنيا فى المصالح الفنية الأربع. ومن المنتظر أن يكرس هؤلاء الموظفون ما يصل الى نسبة الثلث من وقتهم لآعمال الدعم الفنى للمشروعات الميدانية، على الرغم من تواضع هذا الاجراء بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية.

١٠٥ - ومن جهة ثانية، فان امكانية زيادة عدد موظفى المشروعات فى وحدات العمليات قد زالت بعد أن تجاوزتها الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى التى قررها مجلس ادارة البرنامج فى يونيو/ حزيران ١٩٩١. وفى هذا الصدد، يرى المدير العام أن من الضرورى، مرة اخرى، أن يسترعى انظار الأجهزة الرئاسية الى استمرار تدهور مستوى إيرادات المنظمة من العمليات الميدانية التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى. ويود أن يذكر المؤتمر بأن الجزء الأكبر من إيرادات تكاليف الدعم التى يسدها هذا البرنامج (قرابة ٢٣ مليون دولار سنويا) يستخدم فى دفع مرتبات موظفى المقر الرئيسى فى روما العاملين فى العمليات الميدانية وسفرياتهم الدولية. ونظرا لاطراد الزيادة فى المرتبات، ولاسيما مرتبات موظفى الخدمة العامة، وارتفاع تكاليف السفريات الدولية، وبالنظر، من ناحية اخرى، للمعدل الثابت لسداد تكاليف الدعم، تتسع باطراد، عاما بعد عام، الفجوة بين ما تحصل عليه المنظمة من إيرادات من تكاليف الدعم وما تنفقه بالفعل فى دعم العمليات الميدانية. ولذلك زادت الاعانات التى يقدمها البرنامج العادى لدعم العمليات الميدانية بسرعة بمرور السنوات.

١٠٦ - ويتولى المدير العام دراسة هذا الموضوع وانعكاسات الترتيبات الجديدة اللاحقة لتكاليف الدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى دراسة وشيقة، وسيقدم تقريرا عنها الى المؤتمر. وينتظر أن يكون للقرار الذى اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى تأثيرات واسعة النطاق. وفى ذات الوقت، اتخذ المدير العام بعض التدابير النوعية للتكيف مع الظروف الجديدة. وقد ابلغت هذه التدابير للمؤتمر، بصورة منفصلة، فى استعراض البرامج الميدانية.

لتعزيز علاقات العمل فيما بينهم من أجل حل المشكلات القائمة مباشرة، والاشتراك معا في تنفيذ العمل التحضيري للدورة البرمجية الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى. ولقد رحب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمبادرة المدير العام، ووافق على عقد مشاورات على مستوى عال لمراعاة النتائج التى تسفر عنها المناقشات الحكومية المشتركة الجارية الآن بشأن قضايا السياسات الهامة. وينتظر البحث فى امكانية توجيه رسالة مشتركة الى الممثلين القطريين لكل من المنظمة والبرنامج، حسبما اقترحها المدير العام، اثناء الاجتماع على مستوى كبار المسؤولين.

١١٤ - وبالنسبة لمعظم الجهات المتبرعة لحسابات الامانة، درجت المنظمة على عقد اجتماعين فى كل سنة، واحد فى روما والآخر فى عاصمة الوكالة المتبرعة. ولقد اثبتت هذه الاجتماعات انها مفيدة ومثمرة، ومن ثم يعتمزم المدير العام اجراء المزيد من التحسين فى جداول اعمالها من طريق توجيه اهتمام الوكالات المتبرعة الى اولويات البرنامج العادى والحصول على دعمها المالى لبعض الاعمال المختارة، مثل الدراسات والطلقات الدراسية والمشاورات الفنية. وقد وجهت التعليمات، فى هذا الصدد، للمصالح الفنية بأن تصيغ اقتراحات بشأن المساهمات الممكنة من حسابات الامانة لدعم الاعمال التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالاولويات فى اطار البرنامج العادى.

١١٥ - بييد ان التركيز الاكبر للاجتماعات التى تعقد مع الجهات المتبرعة لحسابات الامانة يظل منصبا على المشروعات المرتبطة ببرامج العمل الخاصة فى المنظمة، والمشروعات الشاملة المرتبطة بالاولويات التى اقرها المؤتمر، واستعراض اداء الاعمال الجارية التى تمولها الجهات المتبرعة لحسابات الامانة.

#### دعم المفاوضات بشأن التجارة الزراعية

١١٦ - تبعا لما وافق عليه المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين، اتخذ المدير العام الخطوات اللازمة فى سبيل زيادة مشاركة المنظمة فى التجارة الدولية، وذلك فيما يتصل بجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت رعاية الجات، بما فى ذلك المشاركة فيما يرتبط بهيئة الدستور الغذائى ووقاية النباتات. ويقترح، على وجه الخصوص، انشاء وظيفتين من الوظائف المهنية العليا (م - ٥) فى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، تيسيرا لمشاركة

أداة هامة في الكشف عن المشروعات التي تواجه مشكلات إدارية. كما أن المكاتب القطرية للمنظمة توجه الانتباه، بدورها، في تقاريرها نصف السنوية إلى هذه المشروعات مصادر المشكلات.

١١٠ - واستحوذت الأعمال المختلفة المرتبطة بالتفتيش والتقييم التي نفذتها المنظمة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، قرابة ٢٥٥ شهر عمل من جانب الموظفين، وبلغت تكاليفها المباشرة التي تحملتها المنظمة ٣٢ مليون دولار. ويصل هذا المبلغ، والذي لا يشمل التكاليف العامة، إلى قرابة ٦٠ في المائة من تكاليف تسليم المشروعات الميدانية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩. وإذا ما أخذت التكاليف العامة في الاعتبار، فإن هذه النسبة قد تصل إلى ما يتراوح بين ١ و ٢٢ في المائة من تكاليف تسليم المشروعات الميدانية.

١١١ - وقد تضمن برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، وظيفة كبير مسؤولي التقييم، تمت الموافقة عليها وشغلها، بالإضافة إلى وظيفة جديدة لمفتش المكاتب الميدانية ووفق عليها لمصلحة التنمية.

١١٢ - علاوة على ذلك، اتخذ المدير العام الخطوات اللازمة من أجل تبسيط أعمال التفتيش الميداني التي تضطلع بها الوحدات المختلفة. وشملت هذه التدابير تنسيق الجداول الزمنية وتحديد الاختصاصات للبعثات التي توفدها الوحدات المختلفة لأغراض التفتيش الميداني وإيجاد الحلول للمشكلات الإدارية، وإعلام هذه البعثات وتزويدها بالمعلومات بصورة أفضل قبل القيام بزياراتها التفتيشية، والمشاركة في تقارير بعثات التفتيش، والدراسة الدقيقة لتقارير الرصد للكشف عن المشكلات الإدارية والتشغيلية قبل استفعالها.

#### العلاقات مع وكالات التمويل

١١٣ - سعيًا إلى مزيد من توثيق علاقات المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وهو الجهة التي تقدم أكبر المساهمات في البرامج الميدانية للمنظمة) وجه المدير العام، في مارس/ آذار ١٩٩٠، رسالة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يربو فيها أن يصبح عقد الاجتماع السنوي بين كبار الموظفين في المنطمتين سمة دائمة من سمات التعاون بين المنظمة والبرنامج. كما استطلع وجهة نظر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توجيه رسالة مشتركة بين المنظمة والبرنامج إلى الممثلين القطريين المعنيين لكل من المنطمتين،

١٢١ - وينصب دور امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فى دعم جهود الجات الرامية الى ازالة الحواجز غير المقبولة امام التجارة الزراعية الدولية. وتحقيقا لهذا الغرض، ستدعم الامانة الاعمال الرامية الى تنسيق مبادئ الحجر الزراعى، ووضع تقنيات موحدة لتقييم مخاطر الافات وما يرتبط بها من اجراءات خاصة بالافات المحصولية الهامة، والمساعدة فى وضع معايير للحجر الزراعى ووقاية النباتات، بعد التشاور الوثيق مع البلدان الاعضاء والمنظمات الاقليمية لوقاية النباتات. واطافة الى هذه المهام المرتبطة بالجات، ستكون امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، عقب التصديق على تعديل الاتفاقية خلال ابريل/ نيسان ١٩٩١، مسؤولة عن نشر المعلومات بموجب الفقرة (٤) الجديدة من المادة السادسة من الاتفاقية، والتعديلات فى الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) من الفقرة (٢) من نفس المادة المذكورة. وتقضى هذه النصوص بأن تبلغ جميع الاطراف المتعاقدة المنظمة على الفور باى قيود تفرضها على استيراد النباتات او المنتجات النباتية الى اراضيها، والتغييرات فى تشريعات وقاية النباتات، او فى حالة اشتراطها استيراد الشحنات من طريق نقاط دخول محددة. وتلتزم المنظمة، بدورها، باى ابلاب جميع الاطراف المتعاقدة الاخرى بهذه القيود او التغييرات.

### (٣) - المشورة فى مجال التجارة والسلع

١٢٢ - اشر استئناف مفاوضات جولة اوروغواى فى ١٩٩١، ادرج المدير العام، فى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، كما هو الحال فى الفترة المالية الجارية، اعتمادات لضمان استمرار تقديم المنظمة للمساعدات الفنية للبلدان النامية المهمة المشاركة فى هذه المفاوضات. ولقد قدمت المنظمة، خلال الفترة المالية الحالية، معلومات سلعية بناء على طلب البلدان النامية المختلفة، منفردة وكمجموعات، المشاركة فى المفاوضات الجارية بشأن الزراعة والمنتجات الاستوائية والمستمدة من الموارد الطبيعية. كما قدمت مساعدات فنية واسعة النطاق الى مجموعة البلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية، والى البلدان الاعضاء فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. ومن المقرر، باى اضافة الى تقديم الدعم المتواصل للبلدان

المنظمة فى اعمال المتابعة لمفاوضات جولة اوروغواى فيما يتصل باللوائح الصحية والصحة النباتية والحواجز التجارية. وتغضى الاعمال، فى هذا الصدد، ثلاثة مجالات.

(١) - التعاون بين المنظمة وهيئة الدستور الغذائى والجات

١١٧ - اقترح المدير العام، فى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، اعتماد مبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار لاعمال كبير خبراء فى قسم سياسات الاغذية والتغذية، يتولى مهمة منسق الرقابة على الاغذية بين المنظمة وهيئة الدستور الغذائى والجات، ونقطة الاتصالات الرئيسية بين الجات والاجهزة العلمية المختصة التى تدعم هيئة الدستور الغذائى. وسيستفاد من هذه الوظيفة فى تعزيز وحدة الرقابة على الاغذية وحماية المستهلكين التابعة لقسم نوعية الاغذية ومعاييرها.

١١٨ - وقد شددت المناقشات فى المؤتمر وفى الجات على الحاجة الى برامج للمساعدات لتمكين البلدان النامية من تلبية شروط هيئة الدستور الغذائى والتجارة الدولية. وتواصل ادارة نوعية الاغذية ومعاييرها تنفيذ قرابة ٥٠ من المشروعات القطرية والاقليمية والعالمية للمساعدات فى مجال الرقابة على الاغذية، الكثير منها من خلال برنامج التعاون الفنى، لتعزيز القدرات القطرية فى مجالات مراقبة الاغذية ونوعيتها وسلامتها، والرقابة على تلوث الاغذية ورصده، ودعم برامج التفتيش على الصادرات والواردات واعتمادها.

١١٩ - ولقد واصلت ادارة نوعية الاغذية ومعاييرها تعاونها الوثيق مع امانة الجات، وشاركت بصفة المراقب فى جميع اجتماعات جماعة العمل المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية المنبثقة عن جولة اوروغواى.

(٢) - التعاون بين المنظمة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والجات

١٢٠ - اقترح المدير العام، فى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، زيادة مقدارها ٤٢٠ ٠٠٠ دولار لقسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات، فيما يتعلق بوقاية النباتات.

المالية على ادراج هذا البرنامج مرة أخرى بميزانية محدودة تبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار لعام ١٩٩١، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠. وتواصلت الاجراءات خلال عام ١٩٩١ لتوفير التدريب الخارجى لمجموع ١٥ موظفا مهنيا و ٥ من موظفى فئة الخدمة العامة، ويضم هذا العدد ٧ من الموظفين. ومن المنتظر خلال ١٩٩٢ اختيار ٢٠ موظفا مهنيا لتلقى التدريب الخارجى.

١٢٧ - ويجدر التذكير بأن برنامج التدريب الخارجى ليس الاداة الوحيدة للارتقاء بمعارف وخبرات الموظفين المهنيين فى المنظمة فى المجالات المرتبطة بأعمال المنظمة. فهناك برامج تدريبية اخرى ينظمها قسم شؤون العاملين تشمل بدأ حلقة تدريبية خلال ١٩٩٢ عن تطوير المهارات الادارية، بالاضافة الى الدورات التدريبية الجارية عن قضايا التنمية الراهنة (ومنها البيئة والتنمية القابلة للاستمرار)، وصياغة المشروعات ورصدها وتقييمها، واستخدامات الحاسب الآلى.

#### الاستنتاجات

١٢٨ - كان استعراض بعض الجوانب المتعلقة بأهداف المنظمة وعملياتها يهدف الى اعطاء المنظمة وجهة جديدة واكسابها حيوية متجددة، وبوجه خاص تعزيز قدراتها التخطيطية والتنفيذية من اجل تقديم خدمات أشمل وافضل للدول الاعضاء. وقد استجابت توصيات الاستعراض لهذه الغايات.

١٢٩ - كانت قرارات المؤتمر تستهدف الاضطلاع بالمزيد من اعمال تعزيز المنظمة لتمكينها من التصدى للتحديات التى تواجهها الزراعة والتنمية الريفية فى العالم. ولئن كان نقل الموارد من مجالات الأولوية الدنيا الى مجالات الأولوية المتقدمة هو اجراء مشروع وجدير بالمساعدة، فان تعزيز قدرات المنظمة وحيوتها، مثلها فى ذلك مثل أى منظمة أخرى، هو، فى نهاية المطاف، رهن بتقديم موارد اضافية لتلبية الاحتياجات الناشئة. ولقد اعترفت الدول الاعضاء اعترافا كاملا بهذه القضية عند تأييدها لتوصيات الاستعراض.

١٣٠ - ولم يدخر المدير العام وسعا فى سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر. بيد انه يأسف لان الأوضاع المالية للمنظمة حالت دون تنفيذ المزيد من الأعمال. ولقد شبت أن تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ الذى اقره المؤتمر هو اصعب من أى وقت مضى بسبب الأوضاع

المشاركة، تقديم المساعدات أيضا الى البلدان النامية فيما يتعلق بدراسة نتائج تغييرات السياسات النابعة عن مفاوضات جولة أوروغواي.

١٢٣ - ويجرى رصد الاعتمادات لأعمال المنظمة المرتبطة بالسياسات السلعية والتجارة، لتيسير استيعاب طبيعة القضايا المتعلقة بالزراعة والمنتجات الاستوائية والمرتبطة بجولة أوروغواي وأعمال متابعتها. وتواصل لجنة مشكلات السلع وجماعات العمل الحكومية الدولية التابعة لها، رصد التطورات الجارية في السياسات القطرية، واستعراض الحواجز التجارية. ومن ذلك، أن الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب تعتزم إجراء المزيد من الدراسة للنتائج المحتملة المترتبة عن تحرير التجارة الدولية في الحبوب بالنسبة للمخزونات العامة والخاصة. علاوة على ذلك، سيضم العمل المرتبط بمشروعات السلع الزراعية، الذي ينتظر اكتماله خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، دراسة قضايا تحرير التجارة الزراعية في الأجلين المتوسط والبعيد.

#### تدريب الموظفين

١٢٤ - رحب المؤتمر بالتوصية التي تقدم بها المدير العام لتدريب الموظفين لتمكينهم من مواكبة التكنولوجيات الحديثة، والمناهج الجديدة للتنمية (٢٨). وسيتحقق هذا الغرض من خلال برنامج التدريب الخارجي.

١٢٥ - وقد شكل المدير العام لجنة توجيهية لتقديم المشورة له بشأن الموضوعات التي تمنح من أجلها اجازات التدريب الخارجي، وكيفية اختيار المتدربين من بين المتقدمين. ويحث المدراء على رصد الموظفين المهنيين المحتملين لتلقى التدريب الخارجي، بحيث أصبح ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية تقرير التقييم السنوي لأداء الموظفين.

١٢٦ - وقد تضمنت تقديرات المدير العام للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، إتاحة الفرصة للتدريب الخارجي لمجموع ٦٠ موظفا. بيد أن الصعوبات المالية حالت، مرة أخرى، دون تحقيق هذه الغاية. ووافقت لجنة

# نشرة المدير العام



التاريخ: ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٠

الرقم: ١١/٩٠

## متابعة الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر

منذ اختتام المؤتمر لأعماله، وأنا أعطي الأولوية في الاهتمام لتنظيم جهودنا ومواردنا من أجل تنفيذ التوجيهات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٨٩/١٠ بشأن استعراض بعض جوانب أهداف المنظمة وعملياتها، وتجسدون في القرار في الملحق ١.

في أوائل ديسمبر/كانون الأول، تم استعراض رؤساء المصالح إلى القضايا والتوجيهات التي يتعين علينا اتخاذ اجراءات بشأنها وطلب منهم تقديم مقترحات عن الأشكال التي يمكن أن تكون عليها استجابتنا، في حدود موارد البرنامج العادي المعتمدة وتوافر الاعتمادات المالية من خارج الميزانية. وقد صدرت مخصصات البرنامج العادي لسنة ١٩٩٠ على أساس مؤقت، انتظاراً لمدور قرارات عن أقصى استجابة ممكنة لتوجيهات المؤتمر، بما في ذلك الأنشطة التي لم تكن متوقعة في وثيقة برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ وما قد يكون لازماً من برامج لاحقة وتعديلات على الميزانية.

وقد تم استعراض اقتراحات رؤساء المصالح في جلسات عمل عقدت في منتصف يناير / كانون الثاني وصدرت توجيهات بشأن الاجراءات المقرر اتخاذها. وسوف اتابع عن كثب تنفيذ هذه الاجراءات.

والآن يجب أن توجه جهودنا نحو التنفيذ الكامل لتوجيهات المؤتمر وتوصياته كلما سمحت بذلك الموارد والظروف، سواء في مجالات عمل محددة أو على أساس متكامل على نطاق المنظمة، مثل الاجراءات الخاصة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وخطة العمل الخاصة بدمج المرأة في التنمية، وتقديم المشورة في مجال السياسات، والتخطيط والأولويات الخاصة بالبرنامج العادي وتدابير تعزيز كفاءة البرامج الميدانية وتأثيرها.

وقد صدرت نشرات كما ستصدر نشرات أخرى، عند الضرورة، بشأن الترتيبات الخاصة بالاجراءات المحددة، مثل المؤتمر الدولي المعنى بالتغذية (نشرة المدير العام رقم ١/٩٠) وبرامج المنظمة بشأن البيئة والتنمية القابلة للاستمرار (نشرة المدير العام رقم ٩/٩٠).

التوزيع: المقر الرئيسي والمكاتب الاقليمية (محدود)  
الممثلون القطريون ومديرو المشروعات

المالية، ذلك فى حين أن المؤتمر وجه المدير العام، بشكل محدد، الى تنفيذ قراراته بشأن استعراض عمل المنظمة بدون المساس بالاولويات والبرامج الأخرى المدرجة فى برنامج العمل والميزانية.

١٣١ - ويود المدير العام ان يؤكد ان هناك العديد من التوصيات الهامة والمفيدة النابعة عن الاستعراض، والتي من شأنها ان تعزز من قدرات المنظمة بقدر كبير فى المستقبل اذا ما وضعت فوراً موضع التنفيذ. بيد ان تنفيذ هذه التوصيات يحتاج الى توفير موارد اضافية سواء فى اطار البرنامج العادى او من مصادر من خارج الميزانية. واذا لم يتأت توفير هذه الموارد، فان قدرات المنظمة حرة بأن تضعف الى حد قد يهدد المهام المناطة بها. وستصبح أى اجراءات اصلاحية صعبة للغاية وباهظة التكاليف. ويأمل المدير العام بأن تحسن المركز المالى للمنظمة واستقراره سيتيح له امكانية الاستجابة للمؤتمر من طريق اكمال الأعمال لتنفيذ القرارات النابعة عن استعراض عمل المنظمة.

(٤) أن يكون هناك رصد لأعمال المتابعة التي يجري تنفيذها.

(٥) أن تبدل الجهود في نفس الوقت لتعزيز القدرات المؤسسية لدى البلدان الأعضاء من أجل تحليل السياسات، وأن تبدأ مشاركة المنظمة في المراحل الأولى من العملية.

وسوف أكتب إلى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى المعنية، بغية تعزيز تعاوننا المتبادل في هذا المجال. كذلك يجري دراسة التدابير اللازمة لتحسين التنسيق والقدرات وقاعدة المعلومات في داخل المنظمة.

كذلك وافق المؤتمر على أن الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة هي أعظم ماتكون في الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية المتصلة بالزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، وأوصى بالاعتراف بالمنظمة كوكالة رائدة ومنسق لهذه الأنشطة. كما رحب المؤتمر بالتطورات التي طرأت على الترتيبات التعاونية بين المنظمة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات العمل المتعلقة بالمواضيع الهيكلية. وطلب المؤتمر من البلدان الأعضاء أن تسعى إلى إشراك المنظمة المبكر في الأعمال المتعلقة بالمواضيع الهيكلية، كما طلب من المنظمة أن تعلن عن وجهات نظرها وآرائها إذا رأت مجالا لادخال التحسينات على السياسات التي تؤثر على برامج المواضيع الهيكلية.

#### التخطيط والأولويات بالنسبة للبرنامج العادي

كان هذا الموضوع من الجوانب الرئيسية للاستعراض الذي أجرته المنظمة.

وقد أيد المؤتمر العمل من جديد بالخطة متوسطة الأجل التي تغطي ثلاث فترات مالية، على أن تعرض هذه الخطة على المؤتمر المقبل. وسوف تتناول الخطة تحديد مجالات الأولوية في جميع برامجنا وأنشطتنا كما ستكون أساسا لتحديد الأولويات في برامج العمل والميزانية المقبلة. وسوف تصدر في الوقت المناسب التعليمات الخاصة بأعداد الخطة متوسطة الأجل.

ووافق المؤتمر على أن التدابير الحالية التي تتبع في إعداد برنامج العمل والميزانية تعد مرضية. وفي هذا الصدد أيد المؤتمر الخطوط التوجيهية التالية بشأن تحديد الأولويات:

- تنفيذ المشكلة التي تتحدى لها المنظمة وتحديد مبررات ذلك.

وتتناول هذه النشرة عددا من الاجراءات الهامة الأخرى التي تهتم مختلف الوحدات في المقر الرئيسي للمنظمة، وفي المكاتب الاقليمية، وفي المكاتب على المستوى القطري.

#### خطة العمل الخاصة بدمج المرأة في التنمية

أود أن استرعى انتباهكم الى قرار المؤتمر ٨٩/٧، الذي تجدون نصه في الملحق ٢.

وهذه الخطة ذات مجال نظري وعملي واسع، فهي تتضمن تدريب موظفي المنظمة، ومساعدة الحكومات الأعضاء، ووضع المشروعات ورضها، والسياسات والتخطيط، والاقتصاد المنزلي وما يتصل به من تدريب، والوثائق وجمع البيانات وتوعية السكان.

ورغم أن قسم الموارد البشرية والمؤسسات والاصلاح الزراعي هو النقطة المركزية المعنية بالتنفيذ، فسوف تعمل جميع الوحدات على اتخاذ الاجراءات المطلوبة تحت اشراف جماعة العمل المشتركة بين المصالح والمعنية بدور المرأة في التنمية.

#### - المشورة في مجال السياسات

وفي سياق الاستعراض الذي أجرته المنظمة، وافق المؤتمر على أن دور المنظمة في تقديم المشورة في مجال السياسات ولاسيما على المستوى القطري، يعد في غاية الأهمية وأن من المرجح أن يتسع هذا الدور في السنوات المقبلة وأن على المنظمة أن تزيد من تعزيز قدراتها في مجال تحليل السياسات، استجابة للطلب على مثل هذه المساعدة.

وقد أيد المؤتمر الخطوط التوجيهية التالية التي ستطبقها المنظمة الآن، بقدر ما يكون ذلك مناسباً وممكناً، بالنسبة لمشاركتها في اجراء الدراسات التي تتناول السياسات:

- (١) أن تجرى الدراسة بناء على طلب الحكومة المستفيدة،
- (٢) أن يتم التنسيق مع المؤسسات الأخرى المهمة بالأمر، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،
- (٣) أن يكون لدى المنظمة ضمان بمشاركتها في المحافل التي تجرى فيها مناقشة النتائج والتوصيات التي تنتهي اليها الدراسة المعنية،

للعمليات الميدانية، وتعزيز مكاتب تمثيل المنظمة في البلدان الأعضاء ومجموعتها من الإجراءات الأخرى التي فوض بها المؤتمر.

#### الخلاصة

كان المؤتمر الأخير ذا مغزى خاص لأنه، فيما يتصل بالاستنتاجات التي خلص اليها الاستعراض الذي أجرته المنظمة، أصدر توجيهات شملت مجالا للعمل أوسع من المجال المعتاد رغم القيود الشديدة المفروضة على إطار البرنامج والميزانية. واننى اعتمد على استمرار مقدرتكم، وإخلاصكم في أداء الواجب وعلى جهودكم المتجددة في التمدد للتحدي الكبير الذي نواجهه في الوقت الحاضر.

ادوار صوما  
المدير العام



وإذ يراعى أن منظمة الأغذية والزراعة هي المنظمة المناط بها، في إطار أسرة الأمم المتحدة، مهمة تقديم المساعدات في مجال التنمية الغذائية والزراعية، وأنها تحتاج إلى تعزيز مطرد بما يتماشى مع الزيادة في مستوى الطلبات من الدول الأعضاء مع الاستمرار في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتأثير برامجها .

وإذ يلاحظ، في هذا الصدد، ضرورة أن تنسق جميع منظمات أسرة الأمم المتحدة جهودها لكي تتجنب الازدواجية والتداخل اللذين لاداعي لهما في نشاطاتها في إطار اختصاصاتها وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة لها .

وإذ يرحب بالتطورات الدولية الحديثة صوب بلوغ الطابع العالمي لعضوية المنظمة .

وإذ يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي أبدتها الدول الأعضاء أثناء المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الحالية للمؤتمر (٤١) .

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أيضا قرارات المؤتمر بشأن برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ (٤٢) .

١ - يوكد التزام جميع الدول الأعضاء بالمبادئ والأهداف الواردة في النصوص الأساسية ويؤكد من جديد تصميمها على مواصلة وتعزيز جهودها، فرادى ومجتمعين، لتحقيق هذه الأهداف

٢ - يوكد من جديد سلامة الأدوار الرئيسية الثلاثة للمنظمة وتكاملها وهي: تجميع المعلومات ونشرها، العمل كمحفل دولي ومصدر للمشورة في مجال السياسات، وتوفير المساعدات الفنية للدول الأعضاء، وضرورة التوصل إلى توازن معقول فيما بينها، وفي البرامج والأنشطة التي تقع في دائرة كل منها، في ضوء احتياجات الدول الأعضاء والموارد المتاحة، والمحافظة على هذا التوازن .

٣ - يعترف أيضا في هذا الصدد بأنه طبقا للمهام المناطة بالمنظمة، فإن جزءا أساسيا من هذه المبادئ والأهداف يتمثل في الوعي والاهتمام المتزايد بين باطراد من جانب الدول الأعضاء بالعمل على تشجيع وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وحماية البيئة وترشيد إدارة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، وإزالة القيود التجارية، والسياسات الحمائية التي تعوق التجارة

(٤١) الفقرات من ١٩٨ إلى ٢٤١ من الوثيقة C 89/REP،

(٤٢) الفقرات من ١٤٩ إلى ١٨٤ من الوثيقة C 89/REP، والقرار ١٩٨٩/٨

القرار ٨٩/١٥استعراض بعض جوانب أهداف المنظمة وعملياتها

ان المؤتمر

ان يستذكر قراره ٨٧/٦ الصادر عن دورته الرابعة والعشرين الذي يطلب فيه من لجنتي البرنامج والمالية أن تتوليا بمساعدة الخبراء، اجراء استعراض لدور المنظمة وأولوياتها وأهدافها واستراتيجياتها وتقديم نتائجها للمؤتمر في دورته الحالية .

وان يعرب عن تقديره لمبادرة المدير العام باجراء استعراض مواز لبعض المسائل الادارية والمالية بواسطة خبراء استشاريين في مجال الادارة، وتقديم استنتاجاتهم مصحوباً بتعليقاته عليها الى لجنتي البرنامج والمالية .

وان يعرب عن شكره لمجموعتي الخبراء اللتين ساعدتا لجنتي البرنامج والمالية لما تميز به عملهما من اتقان، ولجودة تقريريهما (٣٧) اللذين رفعا الى لجنتي البرنامج والمالية .

وان يعرب عن ارتياحه للجهود التي بذلتها لجنته البرنامج والمالية لاجراء الاستعراض المذكور بنجاح، ولتقريرهما في صيغته التي رفعت بها الى المؤتمر والذي أمكن التوصل فيه الى اتفاق في الآراء بشأن جميع القضايا تقريباً (٣٨) .

وان يعرب عن رضاه أيضاً للاستنتاجات الشاملة والايجابية التي توصل اليها المديرون العام (٣٩) ، ويلاحظ تصنيفه للمصروفات المحتملة التي تنطوي على تنفيذ البرامج والأنشطة الاضافية الموصى بها في الاستعراض الى ثلاث فئات، واستنتاجاته بشأن تقارير الخبراء الاستشاريين في مجال الادارة .

وان يؤكد الاستنتاج الذي توصل اليه الخبراء بأن المنظمة "ما زالت مؤسسة وطيبة الأركان ودينامية" (٤٠) ووجهات نظرهم بشأن استمرار سلامة أهداف المنظمة واستراتيجياتها وأدوارها وأنشطتها، وجدواها وأهميتها الحيوية في التصدي لمشكلات الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي ككل وعلى مستوى مختلف البلدان الأعضاء .

(٣٧) الوثيقة C 89/21-Sup.1

(٣٨) الوثيقة C 89/21

(٣٩) الوثيقة C89/21

(٤٠) الفقرة ٧-٤ من الوثيقة C 89/21-Sup-1

العادى والبرامج الميدانية للمنظمة، وأن هذه الأوضاع تضع قيودا هائلة على قدرة المنظمة على الاستجابة على الوجه المطلوب، مما تقتضى من المنظمة أن تطبق، ضمن جملة أمور أخرى، كلما كان ملائما وممكنا، معيار الميزة النسبية وقدر أكبر من التدقيق فى اختيار أنشطتها.

١٠ - يتوجه بالنداء الى جميع الدول الأعضاء لى تسدد بالكامل اشتراكاتها المستحقة للبرنامج العادى وعلى الفور من أجل أن تستعيد المنظمة قدرتها المالية، كما يدعو الى بذل جهود خاصة من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض على مراحل وبدون الاخلال بتنفيذ برنامج العمل والميزانية بالصفة التى وافق عليها المؤتمر.

١١ - ويتوجه بالنداء كذلك الى وكالات ومؤسسات التمويل التى تسمح ظروفها بذلك للنظر، بصورة ايجابية، فى تقديم أموال من خارج الميزانية لتغطية تكاليف تنفيذ الأنشطة المختارة والمعتمدة.

١٢ - يوافق على النتائج والتوصيات الواردة فى تقرير الدورة الخاصة المشتركة بين لجنى البرنامج والمالية عن الاستعراض ويأخذ بالاعتبار التوصيات الاضافية التى تقدم بها المدير العام ضمن وجهات نظره وتعليقاته (٤٣).

١٣ - يعترف بالحاجة الى توفير موارد كافية، بما فى ذلك الموارد من خارج الميزانية، لتنفيذ التدابير المقترحة فى هذا القرار بدون أن يؤثر ذلك على تنفيذ برنامج العمل والميزانية الذى أقره المؤتمر، ويطلب من المدير العام تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراض، كما وافق عليها المؤتمر، على مراحل ويقدر ما يتوافر له من الموارد الاضافية المشار اليها أعلاه.

١٤ - يطلب كذلك من المدير العام أن يقدم للمؤتمر فى دورته السادسة والعشرين تقريرا عن تنفيذ القرار من خلال المجلس ولجنى البرنامج والمالية وفقا للاجراء المتبعة.

(صدر فى ١١/٢٨/١٩٨٩)

العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية، والعقبات الأخرى التي تعوق التنمية الزراعية على أساس قابل للاستمرار في البلدان النامية، ومشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية.

٤ - ويعترف أيضا بهذا الصدد، بالأهمية الخاصة لزيادة المساعدات التي تقدمها المنظمة، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء والمؤسسات لوضع المشورة والدراسات المتعلقة بالسياسات القطرية بما في ذلك برامج المواءمة الهيكلية، حيثما يطلب منها ذلك، وتعزيز التعاون الفني بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج التعاون الفني والملاحة والتماسك بين البرنامج العادي والبرامج الميدانية وفقا للخطط والمشروعات القطرية، والبرامج أو السياسات القطرية وتعزيز القدرات المؤسسية القطرية بما في ذلك نقل التكنولوجيا ونتائج البحوث.

٥ - يرى أن الضرورة تدعو إلى تعزيز وتدعيم أهداف المنظمة وأدوارها وأنشطتها، وفعاليتها وتأثيرها كما تتمكن من تلبية تطلعات الدول الأعضاء وطلباتها في الحصول على المشورة والمساعدات بصورة أفضل.

٦ - يقرر تطبيق خطة متوسطة الأجل متجددة مدتها ست سنوات وتغطي ثلاث فترات مالية بحيث تعالج موضوع تحديد أولويات جميع برامج المنظمة وأنشطتها، وتتخذ أساسا في تحديد أولويات برامج العمل والميزانية اللاحقة، وأن تراعى الصلات الوثيقة بين البرنامج العادي والبرامج الميدانية، وتشمل، إذا أمكن ذلك، تحديدا مبدئيا للموارد بحسب البرامج كل على حدة، ويطلب من المدير العام أن يعد صيغة أولية لهذه الخطة لعرضها على الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء، وخاصة التي أعربت عنها في المؤتمرات الإقليمية ولجان المجلس والأجهزة الفنية الدستورية وفي خطط العمل المعتمدة.

٧ - يوافق على مواصلة تطبيق عملية الميزانية البرمجية التي نفذت على أساس تجريبي في اعداد برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، لفترة مالية أخرى على الأقل.

٨ - يطلب من المدير العام أن يدرس السبل والوسائل اللازمة لزيادة فعالية التمثيل الميداني للمنظمة في ضوء الموارد المتاحة، وآراء مجموعتي الخبراء والنتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج والمالية، والتي توصل إليها المؤتمر بشأنها.

٩ - يقر بأن الموارد المتاحة، في الوقت الحاضر، في إطار البرنامج العادي ومصادر الموارد من خارج الميزانية، قد لا تكفي لتلبية جميع الطلبات على البرنامج

- ٤ - يطلب من الحكومات الأعضاء بذل جميع الجهود اللازمة لتنفيذ خطة العمل لادماج المرأة في عملية التنمية والابلاغ، بصورة دورية، عن التقدم المحرز في هذا المجال على المستوى القطري وفي المحيط الريفي وذلك كجزء من تقرير سير العمل في تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية،
- ٥ - يحث الحكومات الأعضاء على تقديم موارد من خارج الميزانية للإسهام في تنفيذ خطة العمل على النحو المقترح في التقرير عن مدى التقدم،
- ٦ - يطلب من المدير العام أن يقدم لمؤتمر المنظمة في عام ١٩٩١ تقريرا عن مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل هذه.

(صدر في ١١/٢٩/١٩٨٩)

الملحق ٢القرار ٨٩/٧التدابير الخاصة بتنفيذ خطة العمل لادماج المرأة في عملية التنمية وأعمال المتابعة المتصلة بهاان المؤتمر،

ان يدرك الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في الانتاج الزراعي والتنمية الريفية،

وان يستذكر قرار المؤتمر ٨٧/٣ الذي طلب من المدير العام، ضمن جملة أمور، أن يعد خطة عمل لادماج المرأة في عملية التنمية.

وان يشير أيضا الى قرار المجلس ٩٤/١ الذي وافق على خطة العمل، وحدد بعض القضايا الرئيسية وطلب من المدير العام أن يقدم تقريرا عن مدى التقدم في تنفيذ القرار.

وان يعرب عن تقديره للمعلومات الواردة في التقرير عن مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل:

١ - يوافق على خطة العمل الخاصة بدمج المرأة في عملية التنمية، كما أقرها المجلس،

٢ - يقر الأولويات والبرامج الواردة في التقرير عن مدى التقدم، في تنفيذ خطة العمل خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥،

٣ - يطلب من المدير العام أن يبذل جهوده للمحافظة على مستوى الموارد المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في اطار البرنامج العادي، ولكي :

(أ) يواصل الجهود لادماج المرأة (ولاسيما المرأة الريفية) في جميع جوانب البرامج العادية والنشاطات الميدانية التي تنفذها المنظمة،

(ب) ينفذ خطة تدريب الموظفين على مدى عامين على النحو الوارد في التقرير عن مدى التقدم،

(ج) يبذل جميع الجهود لتحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ الأولويات،

(د) ينفذ الاستراتيجية المقترحة في التقرير عن مدى التقدم من أجل زيادة حصول النساء على الوظائف المهنية على جميع المستويات دون أن يؤثر ذلك على مبادئ الجدارة المهنية والتوزيع الجغرافي العادل،

المنصب، بمكتبي، اعتباراً من أول فبراير/شباط ١٩٩٠. والسيد Mahler فرنسي الجنسية وقد تخرج في المعهد القومي للزراعة والمدرسة التطبيقية العليا للزراعة الاستوائية، في باريس. وبدأ حياته في ١٩٥٧ في المغرب حيث عمل كخبير في التربة بمكتب البحوث العلمية والتقنية فيما وراء البحار.

والتحق بالعمل في المنظمة في ١٩٦١، حيث تولى عدداً من المهام كمسؤول ميداني في البرازيل، ولبنان، وإيران والجزائر. وفي ١٩٧٠ عين خبيراً أول لشؤون المصايد الطبيعية والبيئة البشرية بمكتب المدير العام المساعد لشؤون مملكة الزراعة. وفي ١٩٧٦، عين سكرتيراً تنفيذياً للجنة الاستشارية الفنية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

وفي ١٩٨٢، عين مديراً لمكتبي، وفي ١٩٨٦ عين مستشاراً خاصاً للمدير العام المساعد لشؤون مملكة التنمية. وسوف يتولى السيد Mahler المهام والمسؤوليات التالية:

- (١) تقديم المشورة للمدير العام بشأن سياسات وبرامج المنظمة في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار،
- (٢) الشروع في الإجراءات المناسبة بالتعاون مع وحدات المنظمة المعنية للتأكد من أن برامج المنظمة ومشروعاتها المتمثلة بذلك تلبى المتطلبات الأساسية لحماية البيئة والمحافظة على استمرارها،
- (٣) توجيه المشورة إلى المدير العام حول الأولويات، وصياغة المقترحات اللازمة لتنفيذ أنشطة محددة لحماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار في نطاق البرنامج العادي والبرنامج الميداني، والتأكد من وجود تنسيق بشأنها فيما بين المصالح، وذلك بالتعاون مع المدراء العاملين بالمساعدين لشؤون مملكة الزراعة، ومملكة التنمية، ومملكة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومملكة الغابات، ومملكة مصائد الأسماك ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم،
- (٤) تمثيل المدير العام والقيام بدور حلقة الاتصال المركزية في المنظمة في جميع المسائل المتعلقة بمشاركة المنظمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ١٩٩٢، وكذلك في الاجتماعات الأخرى متى كان ذلك مناسباً،
- (٥) تعزيز تعاون المنظمة مع منظمات الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات الأخرى، بالشكل المناسب، وبالتعاون مع المصالح المختصة في المنظمة، والقيام بدور حلقة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية المختصة والمؤسسات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة،

# نشرة المدير العام



التاريخ: ٥ فبراير/شباط ١٩٩٠

الرقم: ٩/٩٠

برامج المنظمة المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار  
- تعيين مستشار خاص بالمدير العام/بدرجة مدير عام مساعد

أعطى مؤتمر المنظمة، في دورته الخامسة والعشرين التي عقدت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩ توجيهات واضحة بشأن تعزيز برامجنا الخاصة بحماية البيئة وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

وقد ورد الاعراب عن الأولوية التي أولها المؤتمر لهذه القضايا ولبرامجنا المتصلة بها في سياق المناقشات التي جرت في المؤتمر بشأن عدد من أهم بنود جدول الأعمال، وأعنى بذلك نتائج استعراض بعض الجوانب المتعلقة بأهداف منظمة الأغذية والزراعة وعملياتها، وبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ وحالة الأغذية والزراعة.

وأود أن استرعى انتباه جميع العاملين في المنظمة سواء في الميدان أو في المقر الرئيسي، إلى تلك التوجيهات الصادرة عن المؤتمر. واننا، بصفة خاصة، في حاجة إلى ضمان تحقيق استجابة مناسبة لقرار المؤتمر ٨٩/٣ بشأن أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار. وتجدر نص هذا القرار في الملحق ١.

كذلك فإن المنظمة مدعوة إلى تقديم مساهمة هامة في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعنى بالبيئة والتنمية، والمقرر عقده في البرازيل في ١٩٩٢. وتتطلب استجابتنا تكثيف وعينا وأنشطتنا وتعزيز البرامج المشتركة بين المصالح وتعزيز التنسيق بين المصالح لكي يمكن لبرامجنا أن تحدث تأثيرا متكاملا، وتعبئة موارد إضافية وضمان استقلالها على الوجه الأمثل، وتعزيز تعاوننا مع المنظمات الأخرى - سواء كانت منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية - كي يتسنى للدول الأعضاء أن تحقق أعظم استفادة ممكنة من المزايا النسبية المتاحة للمنظمة.

وبناء عليه، فلقد قررت تعيين مستشار خاص للمدير العام لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار بدرجة مدير عام مساعده. وقد عينت السيد P.J. Mahler لشغل هذا

التوزيع: المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية (محدود)  
السمثليون القطريون ومديرو المشروعات

القرار ٨٩/٣أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية  
القابلة للاستمراران الموءتمر

اذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦/٤٢ بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وقرارها رقم ١٨٧/٤٢ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

وإذ يرى أن هذين القرارين يؤكدان أن عدم إيلاء الاهتمام الكافي لتأثيرات السياسات والأولويات والممارسات الزراعية على البيئة يحدث بها أضراراً واسعة النطاق، من بينها:

- تدهور التربة وإزالة الغابات والتصحر،
- فقد إنتاجية الأراضي، وتلوث التربة والمياه، والأخطار التي تهدد صحة البشر بسبب الاستعمال غير السليم للكيمائيات الزراعية والمغفلة فيها،
- تدهور الموارد الوراثية وزيادة تعرض المحاصيل للاصابة بالأمراض والآفات، والتي يرجع أحد أسبابها إلى الاعتماد المفرط على استخدام الأصناف وفيرة الغلة،

وإذ يستذكر قراره رقم ٨٧/٩ بعنوان " الأعمال التي تنفذها المنظمة والمتعلقة باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية"، الذي طلب فيه من المنظمة زيادة الاهتمام بالتنمية القابلة للاستمرار،

وإذ يؤيد البيان الخاص بالتنمية القابلة للاستمرار الذي أقره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتفاق الآراء في دورته الخامسة عشرة،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن من بين ما تنص عليه المادة ١ من دستور المنظمة أن "تعمل المنظمة على دعم العمل القومي والدولي، وتوصي باتخاذها حيثما يكون مناسباً فيما يتعلق بصيانة الموارد الطبيعية، واتباع الطرق المحسنة للإنتاج الزراعي"،

وإذ يرى أن المنظمة في صدد إدخال تحسينات على نظامها العالمي ليكون وسيلة لصون الموارد الوراثية النباتية بصورة آمنة واستخدامها على أساس قابل للاستمرار، وتوفيرها، على نحو يتكامل تماماً مع التنمية القابلة للاستمرار،

(6) والتأكد من اعداد أوراق العمل والتقارير لتقديمها الى الأجهزة الرئيسية بالمنظمة بشأن سياسات المنظمة وبرامجها في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، والتأكد من مستوى جودة الوثائق والمطبوعات المتصلة بذلك مما تصدره المنظمة.

وسوف تشكل لجنة توجيهية لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار على مستوى المدير العام المساعد لتوجيه أنشطة المنظمة في هذين الميدانين. وسوف يرأس المستشار الخاص/ المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار هذه اللجنة التوجيهية ويرفع تقاريره مباشرة الى المدير العام.

وسوف يرفع مكتب تنسيق برامج البيئة والطاقة تقاريره مباشرة الى المستشار الخاص/ المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، ويكون خاضعا لإشرافه، لضمان الجوانب المضمونة المشتركة بين المصالح من أنشطة ذلك المركز. ومع ذلك، فسوف يظل المركز فيما يختص بالأغراض الإدارية، جزءا من قسم تطوير البحوث والتكنولوجيا.

وبالإضافة الى ذلك، وحتى اشعار آخر، سيكون السيد Mahler ممثلا للمدير العام في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

والمرجو من رؤساء المصالح، ومديري الأقسام ورؤساء جميع الوحدات المعنية أن يتعاونوا تعاوننا كاملا مع المستشار الخاص/ المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

ادوار صوما  
المدير العام

٤ - أن تواصل المنظمة توثيق تعاونها الكامل مع الأمين العام للأمم المتحدة فـى الاستعدادات التي تجرى لعقد "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" عام ١٩٩٢، وأن ترد بالاجاب على اقتراح برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقد اجتماع مشترك بين المنظمة والبرنامج بشأن الزراعة القابلة للاستمرار في اطار التحضير لهـذا المؤتمر،

٥ - أن يقدم المدير العام تقريراً الى الدورة الثامنة والتسعين لمجلس المنظمة فـى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ عن تنفيذ هذا القرار.

(صدر في ١١/٢٩/١٩٨٩)

وإذ يوافق على أن دعم التنمية القابلة للاستمرار يتطلب من المنظمة أن تهتم، في كل ما تقوم به من الأعمال ذات الصلة، بالمنظور بعيد المدى بقدر اهتمامها بالمدى القريب، وأن تتأكد من أن البيئة والطاقة الانتاجية للموارد الطبيعية تلقى الحماية والتعزيز، وانها لن تضار أو تدمر،

وإذ يؤكد أن على المنظمة أن تضطلع بدور قيادي على الصعيد الدولي كمركز للخبرات في منظومة الأمم المتحدة في عديد من القطاعات الفرعية المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وان عليها أن تسهم بفعالية في الاتفاقات الدولية الأخرى الخاصة بالتنوع البيولوجي والوراثة، والغابات الاستوائية، ومصائد الأسماك وما يتصل بذلك من قضايا بيئية،

وإذ يوافق على أن من الضروري تنشيط التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، وتحديد المجالات التي يمكن أن تبذل فيها جهود مشتركة من أجل تحقيق تنمية قابلة للاستمرار، هدفها خلق تنمية اقتصادية واجتماعية، مع مراعاة الاعتبارات البيئية على نحو كامل في ذات الوقت،

يرحب بالاقترام الذي يدعو الى زيادة الاعتمادات التي تخصص للأعمال المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار في برنامج العمل والميزانية:

#### يقرر:

- ١ - ان تكثف المنظمة العمل المتعدد التخصصات لضمان ادماج الاعتبارات البيئية في جميع أعمال المنظمة ذات الصلة، واعطاء أولوية متقدمة للأعمال المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار في البرامج الفنية والاقتصادية،
- ٢ - أن تعطي المنظمة أولوية متقدمة في المستقبل لتتلافى التدهور البيئي الذي يؤثر على الزراعة ومصائد الأسماك والغابات، وأن تسعى الى تنفيذ المشروعات والبرامج الأكثر تطابقاً مع التنمية القابلة للاستمرار والسليمة من الناحية البيئية،
- ٣ - أن توثق المنظمة تعاونها مع بقية منظمات الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية القابلة للاستمرار بما في ذلك صون التنوع البيولوجي والوراثة وإدارته، وأن تزيد جهودها لمساعدة الحكومات، ولاسيما في البلدان النامية، في وضع استراتيجيات للصيانة،

(٤) وضع التوصيات التي تستهدف تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في العمل على حماية البيئة وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار ومساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات في هذا المجال، وخصوصاً في البلدان النامية، وعرضها على المدير العام للنظر فيها.

(٥) تقديم المشورة بصفة عامة فيما يتعلق بمشاركة المنظمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ١٩٩٢ والتحضير له ومتابعته.

وسوف تقوم اللجنة التوجيهية بتوجيه أعمال الفريق العامل المشترك بين المصالح والمعنى بالبيئة والطاقة ويقدم الفريق تقاريره إليها. وسوف تعدل اختصاصات الفريق العامل تمثيلاً مع ذلك. ويجوز للجنة التوجيهية، في إنجازها لمسؤولياتها، أن تطلب مساعدة الفريق العامل المشترك بين المصالح وفرق المهمات الأخرى حسبما يتراءى لها.

وسوف تقدم اللجنة التوجيهية تقاريرها بانتظام إلى المدير العام وتطلب منه التوجيه والتعليمات.

#### تشكيل اللجنة التوجيهية

سيرأس اللجنة التوجيهية المستشار الخاص للمدير العام/المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار. وتتكون اللجنة من مدراء العموم المساعدين لشؤون مطحة الزراعة، ومطحة الغابات، ومطحة مصائد الأسماك، ومطحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومطحة التنمية، ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم، ورئيس الفريق العامل المشترك بين المصالح والمعنى بالبيئة والطاقة، بحكم منصبه. وسيكون رئيس مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة أميناً للجنة التوجيهية.

ادوار صوما  
المدير العام

# نشرة المدير العام



الرقم: ١٢/٩٠

التاريخ: ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠

## تشكيل لجنة توجيهية لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار

وفقا لما أعلن في النشرة رقم ٩/٩٠، فلقد قررت تشكيل لجنة توجيهية لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار على مستوى المدراء العموم المساعدين لتقديم المشورة التي فيما يتعلق بتوجيه أنشطة المنظمة ورصدها في هذين المجالين. وتحدد هذه النشرة اختصاصات اللجنة التوجيهية وتشكيلها.

### الاختصاصات

ستكون اللجنة التوجيهية لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار مسؤولة عن توجيه ورصد تنفيذ قرار المؤتمر رقم ٨٩/٣ بشأن أنشطة المنظمة المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار وغير ذلك من التوصيات التي تصدر عن الأجهزة الرئاسية بالمنظمة في هذا المجال. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تتولى اللجنة ما يلي:

(١) استعراض الاقتراحات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات وتقديمها الى المدير العام لضمان ادماج الاعتبارات الخاصة بالبيئة واستمرارية التنمية في جميع أنشطة المنظمة المتصلة بذلك، واعطاء أولويات متقدمة لجوانب التنمية القابلة للاستمرار في البرامج الفنية والاقتصادية وضمان تنسيقها بشكل وثيق فيما بين المصالح.

(٢) تشجيع وضمان وضع المعايير، والخطوط التوجيهية والاجراءات التي تستهدف منسج تدهور البيئة وضمان التزام المنظمة ككل، وبرامجها ومشروعاتها، التزاما كاملا بأهداف التنمية القابلة للاستمرار والسليمة من الناحية البيئية.

(٣) الاشراف على صياغة وتنفيذ وتنسيق برامج المنظمة المتكاملة في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وتقديم المقترحات اللازمة بشأن توسيع نطاق الأنشطة في هذين المجالين وتحديد الطرق التي تمكّن من تمويل هذه الأنشطة، وخصوصا المشروعات الميدانية، عن طريق برامج التعاون متعددة الأطراف والشائبة وتنفيذها بكفاءة.

التوزيع: المقر الرئيسي والمكاتب الاقليمية (محدود)

الممثلون القطريون ومديرو المشروعات

## لجنة التوجيه للعمل فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى

### اختصاصات لجنة التوجيه

ستتولى لجنة التوجيه مهام توجيه العمل فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى وتنسيقه ورصده . وتتولى على وجه التحديد ما يلى:

( ا ) تقديم المشورة للمدير العام بشأن الاستراتيجيات والاعمال لدعم عمل المنظمة فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى فى اطار جميع مصادر التمويل؛

( ب ) الاشراف على أنشطة المنظمة المرتبطة بالعمل فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى على جميع المستويات، وتنسيقها، وتقديم التوجيه العام لها؛

( ج ) ضمان تنسيق المعايير والمنهجيات والاجراءات فيما يتعلق بالعمل فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى؛

( د ) تشجيع التعاون بين آليات التنسيق القائمة فيما يتصل بأعمال الوحدات المختلفة فى المنظمة فى مجال السياسات القطرية، بما فى ذلك المدخلات الخاصة بالسياسات فى بعثات البرمجة القطرية؛

( هـ ) تشجيع التعاون مع المنظمات الأخرى لأسرة الأمم المتحدة، ولاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فيما يتصل بالاعمال المرتبطة بسياسات التكيف القطاعى والهيكلى؛

( و ) توجيه أنشطة فريق المهام المركزى المعنى بسياسات التكيف القطاعى والهيكلى، واستعراضها العام بشكل متواصل؛

( ز ) تقديم تقارير دورية للمدير العام عن أنشطة المنظمة فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى.

# نشرة المدير العام



الرقم: ٥١/٩٠

التاريخ: ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠

## آلية التنسيق ونظام المعلومات للعمل في مجال السياسات القطرية

كان مؤتمر المنظمة قد وافق، في دورته الخامسة والعشرين، بأن دور المنظمة في تقديم المشورة في مجال السياسات، ولاسيما على المستوى القطري، دور بالغ الأهمية ينتظر له أن يتعاظم في غضون السنوات القادمة، وأن على المنظمة أن تعزز قدراتها في مجال تحليل السياسات بما يواكب الطلب على مثل هذه المساعدات. ورأى المؤتمر، بوجه التحديد، ضرورة أن تركز المنظمة على الاستعراضات القطاعية والقطاعية الفرعية، وأعمال التكيف القطاعي والهيكلية على مستوى البلدان المعنية.

واستجابة لقرارات المؤتمر، واستناداً إلى توصيات جماعة العمل المخصصة التي شكلت لهذا الغرض في مستهل عام ١٩٩٠، فقد قررت انشاء آلية داخلية لدعم وتنسيق العمل في مجال التكيف القطاعي والهيكلية، تتألف من لجنة توجيه وفريق مهمات مركزي. وسيكون قسم تحليل السياسات هو نقطة الاتصالات في المنظمة فيما يتعلق بالعمل في مجال سياسات التكيف القطاعي والهيكلية، وتدعمه في ذلك الوحدات المعنية الأخرى. وسيظل قسم وضع البرامج الميدانية مسؤولاً عن رصد ومتابعة إجراءات فحص طلبات الحصول على المساعدات في مجال سياسات التكيف القطاعي والهيكلية بتمويل في إطار برنامج التعاون الفني أو من موارد من خارج الميزانية، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة.

التوزيع: المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية (محدود)  
الممثلون القطريون ومديرو المشروعات

(ج) تقديم المشورة لمصلحة التنمية بشأن أشكال تنفيذ طلبات المساعدات فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى الممولة من برنامج التعاون الفنى او من موارد من خارج الميزانية، بما فى ذلك تحديد الوحدة التى تتولى مهمة التنفيذ؛

(د) الاشراف على تنفيذ الاعمال استجابة لطلبات المساعدات فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى التى تمت الموافقة عليها، ورصد سير العمل فيها، وانشاء فريق مهمات قطرى لهذا الغرض لاي طلب قطرى يعينه اذا ما اقتضى الامر؛

(هـ) تشجيع ورصد تنسيق اعمال المنظمة فى مجال السياسات القطاعية على المستوى القطرى، مع الاعمال التى تضطلع بها المنظمات الاخرى، وذلك بالتعاون الوثيق مع الممثلين القطريين للمنظمة؛

(و) جمع الجداول الزمنية للانشطة، بما فى ذلك البعثات والاجتماعات، التى تنفذها المنظمات الاخرى وترتبط بالاعمال التى تضطلع بها المنظمة فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى، واستعراض هذه الانشطة بصورة متواصلة؛

(ز) تقديم تقارير منتظمة الى لجنة التوجيه.

#### تشكيل فريق المهمات المركزى

تضم عضوية فريق المهمات المركزى المعنى بالاعمال فى مجال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى، والذى يراسه مدير قسم تحليل السياسات، كل من نائب مدير مركز الاستثمار؛ ونائب مدير قسم وضع البرامج الميدانية؛ وكبير منسقى السياسات والتخطيط، بمكتب المدير العام المساعد لمصلحة الزراعة؛ ورئيس ادارة معونة التخطيط، قسم تحليل السياسات؛ ورئيس ادارة التسويق والائتمان، قسم الخدمات الزراعية؛ ورئيس ادارة تنمية الموارد المائية وادارتها، قسم تنمية

## تشكيل لجنة التوجيه

تضم عضوية لجنة التوجيه، التي يرأسها المدير العام المساعد لمصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، المدراء العاملين بالمساعدين لمصالح الزراعة والتنمية ومصايد الأسماك والغابات، ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم، والمدير العام المساعد والمستشار الخاص للمدير العام لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، ومدراء كل من قسم تحليل السياسات ومركز الاستثمار وقسم وضع البرامج الميدانية بحكم مناصبهم. ويتولى امانة اللجنة رئيس ادارة معونة التخطيط في قسم تحليل السياسات.

فريق المهمات المركزي المعنى بأعمال  
سياسات التكيف القطاعي والهيكلية

### مهام فريق المهمات المركزي

يزاول فريق المهمات المركزي المعنى بالأعمال في مجال سياسات التكيف القطاعي والهيكلية، أعماله تحت التوجيه العام للجنة التوجيه، وتتركز مهامه فيما يلي:

(أ) ضمان تنفيذ أنشطة المنظمة في مجال سياسات التكيف القطاعي والهيكلية طبقاً للمعايير والخطوط التوجيهية والإجراءات السائدة، واستعراضها بشكل متواصل، واقتراح التعديلات عليها، إذا ما اقتضى الأمر، للنظر فيها من جانب لجنة التوجيه؛

(ب) التدقيق في جميع الطلبات للحصول، بشكل محدود، على مساعدات في مجال سياسات التكيف القطاعي والهيكلية، والتقدم بالتوصيات بالموافقة عليها أو تعديلها. وفي حالة طلبات الحصول على المساعدات في إطار برنامج التعاون الفني أو من موارد من خارج الميزانية، فإن التوصيات بالموافقة عليها أو تعديلها تقدم، بمقتضى الإجراءات المتبعة الآن، إلى مصلحة التنمية؛

القضايا بالتعاون مع جميع الوحدات المعنية، وخاصة قسم وضع البرامج الميدانية، وقسم المكتبة وانظمة التوثيق، اللذان يحتفظان بانظمة للمعلومات أو يواصلان تطويرها، وتقديم اقتراحاته الى بصدد هذا الموضوع فى اقرب وقت ممكن.

انى اعلق اهمية قصوى على تعزيز عمل المنظمة فى مجال السياسات. فالدول الاعضاء تنتظر من المنظمة ان تزود الحكومات بالمشورة المهنية والفنية الرفيعة المستوى لتسترشد بها فى اتخاذ قراراتها فى مجالات السياسات التى ترتبط بالقطاعات الاقتصادية الهامة التى تعنى بها المنظمة. وللاستجابة لهذا التحدى لابد من تعاون جميع المعنيين وتكاتفهم.

ادوار صوما  
المدير العام

الأراضي والمياه، ورئيس إدارة تخطيط التنمية السمكية، قسم السياسات السمكية والتخطيط؛ ورئيس إدارة السياسات والتخطيط، مكتب المدير العام المساعد لمصلحة الغابات. ويتولى أمانة فريق المهام كبير خبراء اقتصاديين من إدارة معونة التخطيط، قسم تحليل السياسات.

### نظام معلومات السياسات القطرية

كما قررت انشاء نظام معلومات السياسات القطرية بغرض تجميع المعلومات ذات الصلة بكل أنماط الأعمال في مجال السياسات القطرية والموجودة حالياً لدى الوحدات المختلفة للمنظمة سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان، وتيسير حصول الموظفين المعنيين بتقديم المشورة في مجال سياسات التنمية الزراعية والريفية على المستوى القطري، على هذه المعلومات. وسيكون قسم تحليل السياسات هو نقطة تجميع هذه المعلومات في المقر الرئيسي، في حين ستتولى المكاتب القطرية للمنظمة هذه المهمة على المستوى القطري. ولن يكون انشاء نظام معلومات السياسات القطرية في قسم تحليل السياسات بديلاً عن نظام المعلومات القطرية الشاملة الذي يجري تطويره بواسطة قسم وضع البرامج الميدانية لدعم أعمال البرمجة القطرية.

وبناء على التوصيات التي تقدمت بها جماعة العمل المخصصة المعنية بنظام المعلومات، وآلية التنسيق للأعمال في مجال السياسات القطرية، فإن نظام معلومات السياسات القطرية، سيعتمد على المعلومات التي تحتفظ بها حالياً الوحدات المختلفة في المنظمة. ومع ذلك فإن انشاء هذا النظام الشامل للمنظمة ككل مهمة معقدة تقتضى توخي الحرص على تلافى الازدواجية، والسعى الى تسخير جميع امكانيات المعالجة الالكترونية للبيانات، مع الأخذ في الاعتبار العمل الجارى لتطوير المركز العالمى للمعلومات الزراعية. ومن الضروري دراسة نطاق نظام معلومات السياسات القطرية وأشكال تشغيله وترتيبات عمله واحتياجاته من الموارد. كما من المهم، بصورة مماثلة، البحث بشكل متأن في جوانبه المشتركة مع أنظمة معلومات السياسات التي يحتفظ بها قسم وضع البرامج الميدانية أو يواصل تطويرها، وكذلك طبيعة الاتصالات وقنواتها بين قسم تحليل السياسات والمكاتب القطرية للمنظمة فيما يتعلق بنظام معلومات السياسات القطرية لضمان احاطة قسم وضع البرامج الميدانية علماً بشكل كامل. ولذا فقد طلبت من مدير قسم تحليل السياسات بحث هذه

وسوف تقوم اللجنة التوجيهية بما يلي، بصفة خاصة :

- ١ - تقديم المشورة الى المدير العام حول قضايا السياسات المتعلقة بتصميم وتنفيذ المركز العالمي للمعلومات الزراعية .
- ٢ - توفير التوجيه والاشراف العام لمدير المشروع .
- ٣ - تنسيق تصميم وتطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية مع نظم المعلومات الموحدة الأخرى، عن طريق لجنة نظم المعلومات ومصادرها . وتحقيقا لهذه الغاية ، تعقد اللجنة التوجيهية الخاصة بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية ولجنة نظم المعلومات ومصادرها اجتماعات مشتركة ، عند الضرورة .
- ٤ - النظر في مضمون التوصيات التي يقدمها الفريق العامل المشترك بين المصالح والمعنى بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية ، وفي المعايير والاجراءات الموحدة التي يوصى بها الفريق ، واعتمادها .
- ٥ - رصد تنفيذ المركز العالمي للمعلومات الزراعية ، وخصوصا قاعدة البيانات الاحصائية الأساسية الموحدة ، ورفع تقارير دورية عن تنفيذها الى المدير العام .

٦ - تنظيم وتوجيه الأعمال الأخرى الخاصة بالمكونات غير الاحصائية للمركز العالمي للمعلومات الزراعية (المعلومات غير الاحصائية) .  
ويكون تشكيل اللجنة التوجيهية على النحو التالي:

- الرئيس: المدير العام لشؤون مطحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية  
الأعضاء: المدير العام المساعد لشؤون مطحة الادارة والمالية  
المدير العام المساعد لشؤون مطحة الزراعة  
المدير العام المساعد لشؤون مطحة التنمية  
المدير العام المساعد لشؤون مطحة مصائد الأسماك  
المدير العام المساعد لشؤون مطحة الغابات  
مدير مشروع المركز العالمي للمعلومات الزراعية بالمنظمة ومدير مركز خدمات الحاسب الآلي

ويشارك مدير مكتب المراجعة الداخلية والتفتيش ومراقبة الادارة في أعمال اللجنة التوجيهية بصفة مراقب .

# نشرة المدير العام



الرقم: ٢٤/٩٠

التاريخ: ٧ مايو/أيار ١٩٩٠

## تطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية بمنظمة الأغذية والزراعة

أعرب المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ عن تأييده الكامل للدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمة كمركز لجمع المعلومات المتعلقة بالأغذية والزراعة والتغذية، وتحليلها ونشرها. ورأى المؤتمر أن هذا الدور مكتمل للدورين الآخرين اللذين تقوم بهما المنظمة من حيث أنها محفل دولي ومصدر للمشورة في مجال السياسات، وتعمل على تشجيع وتقديم المعونة الفنية. وتعتبر جميع هذه الأدوار الثلاثة أساسية في تلبية احتياجات الدول الأعضاء كما أنها من طيب ولاية المنظمة.

وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بإنشاء المركز العالمي للمعلومات الزراعية التابع للمنظمة، واعتمد أهدافه وأنشطته المبينة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وقد أنشئ في ١٩٨٨ فريق عمل مشترك بين المصالح، وحقق تقدما كبيرا في وضع المعايير اللازمة للمعلومات المقرر ايداعها في المركز العالمي للمعلومات الزراعية بالمنظمة. ولتعزيز هذا العمل والاسراع بعملية التنفيذ، فقد قررت تشكيل لجنة توجيهية للمركز، وتعيين مدير برنامج لشؤون المركز، وتنقيح اختصاصات الفريق العامل، المشترك بين المصالح والمعنى بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية.

### اللجنة التوجيهية لشؤون المركز العالمي للمعلومات الزراعية

ستقوم اللجنة التوجيهية بصياغة السياسات المتعلقة بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية والاشراف على تنظيم وتنفيذ قاعدة البيانات الاحصائية الأساسية الموحددة بالمنظمة باعتبارها من المكونات الأساسية للمركز العالمي للمعلومات الزراعية.

التوزيع: المقر الرئيسي والمكاتب الاقليمية (محدود)  
الممثلون القطريون ومديرو المشروعات

وسوف يعمل فريق العمل المشترك بين المصالح كجهاز فرعى تابع للجنة التوجيهية للمركز العالمى للمعلومات الزراعية، ويقدم المشورة الى اللجنة التوجيهية فى جميع المسائل المتعلقة بمضمون المعلومات الأساسية الموحدة ونوعيتها وادارتها، ونظم العمل المتعلقة بها.

وتنحصر وظائفه فيما يلى، على وجه التحديد:

١ - وضع التوصيات الخاصة بالمعايير والاجراءات الموحدة: الحصول على البيانات، الشكل، الترميز، التصنيف، التعريف، الطرق الاحصائية، وتحديث الاجراءات والجوانب المتعلقة بها،

٢ - مواصلة تقدير احتياجات المستفيدين من داخل المنظمة وخارجها، والتوصية بالمعلومات التى ينبغى ايداعها فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية،

٣ - اقتراح سياسة متوسطة الأجل للمنظمة فيما يتعلق بنطاق ومحتوى التطبيقات الاحصائية وغير الاحصائية،

٤ - والنظر فى التطبيقات الاحصائية وغير الاحصائية، بما فى ذلك المشروعات الرائدة، واعتمادها.

ويتكون فريق العمل المشترك بين المصالح من الأعضاء الآتى بيانهم، أو ممسـون يفرضونهم بتمثيلهم:

الرئيس: مدير قسم الاحصاء/مدير مشروع المركز العالمى للمعلومات الزراعية

الأعضاء: مدير مركز خدمات الحاسب الآلى

مدير قسم تطوير البحوث والتكنولوجيا

مدير قسم الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية

مدير قسم تنمية الأراضى والمياه

مدير قسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات

مدير قسم الخدمات الزراعية

مدير مركز الاستثمار

مدير قسم السلع والتجارة

مدير قسم سياسات الأغذية والتغذية

مدير قسم تحليل السياسات

مدير قسم المطبوعات

مدير قسم المكتبة ونظم التوثيق

كبير منسقى السياسات والتخطيط

ويتولى مساعد مدير قسم الاحصاء لشؤون خدمات المنتفعين أمانة اللجنة التوجيهية.

### مدير برنامج المركز العالمي للمعلومات الزراعية

ولضمان تنسيق وتطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية بشكل فعال، فقد قررت تعيين مدير قسم الاحصاء مديرا لبرنامج المركز العالمي للمعلومات الزراعية. وسوف يعمل مدير المشروع تحت توجيهه والاشراف العامين للجنة التوجيهية التابعة للمركز العالمي للمعلومات الزراعية، ويتولى مايلي:

١ - تنظيم وتطوير الاطار النظري والتصميم التفصيلي لقاعدة البيانات الاحصائية الأساسية الموحدة، وقاعدة المعلومات الزراعية غير الاحصائية.

٢ - توجيه وتنسيق عملية اختيار نظام ادارة قاعدة البيانات اللازمة للمركز العالمي للمعلومات الزراعية.

٣ - اعداد المقترحات الخاصة بدمج التطبيقات الاحصائية الموجودة والجديدة في قاعدة البيانات الاحصائية الأساسية الموحدة، بالاستغناء عن ملفات البيانات المتداخلة والبيانات المكررة، واقتراح نطاق نظم العمل ومسؤولياتها.

٤ - اقتراح الطرق والخطط التفصيلية اللازمة لتنفيذ المركز العالمي للمعلومات الزراعية، وتنسيق عملية التنفيذ والاشراف عليها.

وفي نطاق ممارسته لهذه المهام، يقدم مدير البرنامج الى اللجنة التوجيهية التقارير ويطلب منها المشورة في مجال السياسات.

### فريق العمل المشترك بين المصالح والمعنى بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية

لايلفى انشاء اللجنة التوجيهية التابعة للمركز العالمي للمعلومات الزراعية الحاجة الى فريق العمل المشترك بين المصالح والمعنى بالمركز العالمي للمعلومات الزراعية - الموجود بالفعل والذي يجب أن يظل الأداة الرئيسية لتحديد المعلومات الموحدة الممكنة، ووضع المعايير الموحدة التي تطبق على قواعد البيانات والتوفيق بين وجهات النظر البديلة.



رئيس وحدة الدراسات المنظورية العالمية  
رئيس ادارة المعلومات والبيانات والاحصاءات السمكية  
رئيس ادارة التخطيط والمواسات الحرجية  
رئيس ادارة القوانين الانمائية  
رئيس فريق العمل المشترك بين المصالح بشأن استغلال الاراضى

الأمين: مدير قاعدة البيانات الموحدة

تلغى هذه النشرة النشرة السابقة رقم ١٧/٨٨ التنقيح - ١ الصادرة فى ١٩  
سبتمبر/أيلول ١٩٨٨، بعنوان: فريق العمل المشترك بين المصالح والمعنى بالمركب  
العالمى للمعلومات الزراعية.

ادوار صوما  
المدير العام



